خدمات التعليم الاستثماري
في المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة

إعداد
د/ مرفت أحمد خلاف
كلية العلوم الأجتماعية
أستاذ مشارك بجامعة أم القرى

خدمات التعليم الاستثماري
في المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة

الملخص

يعد التعليم من وجهة النظر الاقتصادية سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في آن واحد، فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة أصيلة لدى الفرد في المعرفة ، وسلعة استثمارية خاصة لأنه يعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحسين قدرة الفرد الانتاجية .

وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد أهم محاور التنمية العمرانية في الصحراء مما يساهم في تفريغ المدن القائمة من السكان والخدمات وغيرها من الأنشطة وجذبها إلى هذا المحور بهدف تخفيف الضغط على مدينة القاهرة والتي أصبحت تعاني من تكدس الخدمات بجميع أنواعها وارتفاع أسعار الأراضي الذي أصبح يعوق أي استخدام استثماري للخدمات بها.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها التعرف على الخصائص المورفولوجية للخدمات التعليمية في هذه المنطقة ومعرفة نمط توزيعها وتباعدها وكثافتها وإعمال الأسلوب الخرائطي والمعتمد بشكل كبير على أساليب الدراسة الميدانية لتكون بمثابة قاعدة بيانات دقيقة لهذه المنطقة ذات الأهمية الجغرافية، و تأصيل مفهوم التنمية الخدمية المتوازية وآلياتها وسياساتها في المناطق العمرانية الجديدة، وذلك لضمان عدم حدوث فجوات تنموية نتيجة التوزيع الإقليمي غير المتوازن للاستثمارات. وتحليل الخدمات التعليمية الاستثمارية وتقييمها واحد من أهم محاور التنمية الاقليمية .

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن تجانس الأنشطة الاستثمارية في المنطقة الواحدة يتيح للمستثمر فرصة لاقتصاديات تنافسية أفضل للخدمة التعليمية ، كما أن رخص الأراضي على جانبي الطريق أوجد عائداً اقتصادياً واستثمارياً جاذباً وسريعاً ساعد على تحقيق التنمية الخدمية بشكل كبير . كما تؤكد هذه الدراسة على نجاح فكرة الانتشار العمراني في المناطق الصحراوية بما يحقق الخروج من اختناقات القاهرة الكبرى.

Investment in Educational Services in the Northeastern Entrance of Cairo

Abstract

From an economic perspective, education is considered both as a public and private investment consumption commodity at the same time. It is a private consumption commodity for its direct benefits since it satisfies an authentic need for knowledge for people, and it is a private investment commodity because it returns to the individual an increase in income by improving productivity for individuals. This study is important since it deals with one of the most important axes of urban development in the desert, which contributes to the discharge of existing cities of population from services and other activities, and attracts them to this axis in order to reduce the pressure on Cairo city which is suffering from the accumulation of all kinds of services and high land prices that, in turn, impede any investment use of its services.

This study aims to achieve several objectives, the most important of which is to identify the morphological characteristics of the educational services in this region and to know the pattern of distribution, dispersion and density, and implement the cartographical method that depends on the methods of field study to serve as an accurate database for this important geographic region. It also aims to consolidate the concept, mechanisms and policies of parallel service development in the new urban areas in order to ensure that there are no development gaps due to the uneven distribution of investments, and analyze and evaluate investment in education services on one of the most important axes of regional development.

المقدمة:

يعد التعليم بشكل عام رسالة تهدف إلى رفع مستوى الفرد في المجتمع بل والعمل على تنمية المجتمع بأكمله, وهذا يعد ضمن ما تشهده الدولة في الوقت الحالي من حركة التنمية والتي يجب أن تصاحبها تنمية واستثمار بشري يرقى بالفرد في هذه الدولة، ويؤكد الباحثون على أهمية التعليم الذي من شأنه أن يلعب دور الأداة لإحداث التغيير الإيجابي بجميع أشكاله في أي مجتمع، كما تظهر أهمية التعليم بصفة عامة في تنمية الموارد البشرية والتي تساهم بدورها في خفض مستويات الفقر وتحقيق المساواة ورفع مستوى المعيشة وتحسين الصحة والتخفيف من حدة الضغوط السكانية وخفض معدلات الجريمة (Walter. Mcmahon, 1999, p270)، وترتبط حركة التنمية التي تشهدها الدولة بفتح محاور جديدة للتنمية والخدمات في الصحراء مما يساعد على تفريغ المدن القائمة من السكان وجذبهم إلى مناطق استثمار جديدة.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية طويلة الأجل, يسبقها رؤية متفق عليها مجتمعياً، ولقد كان من بين الأهداف الرئيسية لخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي حتى عام ٢٠٢٢م تحقيق الانتشار العمراني في المناطق الصحراوية بما يحقق زيادة المعمور المصري إلى ١٢٪ من المساحة الكلية لمصر (الهيئة العامة للتخطيط العمراني, مارس ٢٠١٤, ص١١). ولم يحظ الاهتمام بالبعد المكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة مثلما حظي به البعد الزمني للخطط التنمية, الأمر الذي أدى إلى ظهور ارتفاع الكثافات العمرانية والخدمية في بعض المناطق دون غيرها, بل وصل الأمر إلى حرمان بعض المناطق من الخدمات الأساسية للسكان خاصة في مجال التعليم, مما ترتب على ذلك وجود بعض المحافظات الجاذبة لرؤوس الأموال والاستثمار بها والهجرة السكانية إليها, وعلى رأسها محافظة القاهرة, الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية وتكدس الاستثمارات بها, حيث يتوقع أن تبلغ إجمالي الزيادة السكانية بالجمهورية حتى عام ٢٠٥٠م حوالي ٦٠م نسمة – إجمالي عدد السكان المتوقع ١٥٢م نسمة – نصيب إقليم القاهرة الكبرى ٧,٥م نسمه (المرجع السابق, ص١٣)، ومن هنا جاء التفكير إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد المكاني لتوطين الأنشطة وذلك لإحداث التوازن على المستوى القومي والحد من السيطرة والتضخم, وجذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات الخدمية والتي يأتي التعليم على رأس أولوياتها، وقد عملت الدولة على إنشاء عدد من التجمعات العمرانية الجديدة والتي كان من بينها مدن جديدة حول إقليم القاهرة الكبرى والتي تمثل الامتداد العمراني له وتساهم في تحقيق وظيفته ودوره على المستوى القومي, وتتركز في هذه المدن الأنشطة الاستثمارية المنافسة على المستويين القومي والدولي.

هذا وقد سعت الرؤية التنموية لإقليم القاهرة الكبرى إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها توفير كيانات اقتصادية جديدة وتوجيه مجالات استثمار لقطاعات الإنتاج والخدمات وعلى رأسها الخدمات التعليمية حيث تنتشر المعاهد الأكاديمية الدولية والكليات وأيضاً المدارس الدولية؛ كما تسعى أيضاً إلى تطوير التجمعات الحضرية القائمة والواقعة في نطاق تأثير الإقليم الحضري.

أهمية الدراسة:

يعد التعليم من وجهة النظر الاقتصادية سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه، فهو سلعة استهلاكية خاصة لمنافعه المباشرة، حيث يشبع حاجة أصيلة لدى الفرد في المعرفة، وسلعة استثمارية خاصة لأنه يعود على الفرد بزيادة في الدخل عن طريق تحسين قدرة الفرد الإنتاجية (المصبح، ٢٠٠٦م)، ولا يمكن الفصل بين دور التعليم الحكومي والتعليم الخاص في هذا المجال، بل إن تدعيم دور القطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمار التعليمي لا يعني بالضرورة غياب دور الدولة, وإنما هو دور متمم لدور الدولة في المجال الخدمي, بل هو تدعيم دور القطاع الخاص للمساهمة في رفع كفاءة الخدمات التعليمية والتي تعد أحد أنواع الخدمات المجتمعية, مما يساهم في رفع كفاءة خطط التنمية بالدولة. ويكون دور الحكومة هنا دور الشريك المشرف على هذه الخدمات بما يضمن كفاءة الأداء لهذه الخدمات، ولعل من أهم أسباب نجاح الخدمات التعليمية الخاصة – الاستثمارية – يتمثل في قيام الدولة بدورها كشريك مشرف على هذه المؤسسات التعليمية والتنسيق فيما بينهما مما يحقق في النهاية أهداف هذا الاستثمار الخدمي.

وتتعلق أهمية الموضوع بأهمية دراسة أنماط توزيع استخدامات الأراضي في مناطق الهوامش للكيانات الحضرية الكبيرة كمدينة القاهرة وما توضحه من تباينات مكانية تعكس مدى التفاعل بين أنماط الاستخدام، ويمكن القول إنه لا توجد سياسة محددة لتفكيك ذلك التكدس البشري المتنامي والمتمثل في القاهرة الكبرى، كما أنه لا توجد نوايا واضحة لتحفز الهجرة العكسية خارج الوادي الأخضر.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول أحد أهم محاور التنمية العمرانية في الصحراء مما يساهم في تفريغ المدن القائمة من السكان والخدمات وغيرها من الأنشطة وجذبها إلى هذا المحور بهدف تخفيف الضغط على المدن الجديدة المجاورة, وكذلك على مدينة القاهرة والتي أصبحت تعاني من تكدس الخدمات بجميع أنواعها وارتفاع أسعار الأراضي الذي أصبح يعوق أي استخدام استثماري للخدمات بها، وقد شهدت فترة ما بعد السبعينيات تحركات للأفراد من الضواحي إلى مناطق أبعد اتجاه المدن الجديدة تحت ضغط الحياة الحضرية واجتذبت المحاور العمرانية المختلفة العديد من المشاريع الخدمية؛

كذلك تأتي أهمية الدراسة أيضاً في كونها تتناول الخدمات التعليمية على محور القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي وهو من المحاور الإقليمية الرئيسية التي تخدم مجموعة من التجمعات العمرانية المحيطة بها، كما تتناول الدراسة أيضاً مدى كفاءة الخدمات التعليمية على الامتداد العمراني الواقع عند المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة في إطار ما تسعى إليه الدولة من وضع خطة شاملة للتنمية الحضرية لإقليم القاهرة الكبرى.

وتمثل المحافظات المشتركة في هذا المحور امتداد عمراني لإقليم القاهرة الكبرى ويتركز بها العديد من الأنشطة الاستثمارية ومنها التعليمية مما يساهم في توفير الخدمات التعليمية اللازمة لمستويات السكان المختلفة ولجميع الفئات العمرية، ويهدف وجود التجمعات العمرانية الجديدة على محاور الحركة الرئيسية ومنها محور القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي إلى أن تكون هذه التجمعات ذات كيان اقتصادي مستقل يتوفر فيها نوعيات مختلفة لإقامة الخدمات بما يتفق مع مراحل نمو هذه التجمعات، وتهدف هذه التجمعات إلى تحقيق التوازن بين السكان وفرص العمل والخدمات بغية إيجاد قدر من الاكتفاء الذاتي (عبد الباقي، ١٩٨٨م، ص٦)، ويعد هذا المحور أحد روافد التنمية الإقليمية حيث أن للتنمية ثلاثة مستويات: محلي وإقليمي وقومي.

وتهدف الرؤية الاستراتيجية للمحافظات إلى التعامل مع قطاع شرق القاهرة على أنه نطاق شبه مستقل متكامل الخدمات لا يشكل عبئاً إضافياً على القاهرة بل يخفف عنها ولا يختلق أعباء مرورية متزايدة؛ كما يهدف أيضاً إلى زيادة ارتباط شرق القاهرة بالمحافظات المتاخمة لها (الشرقية والقليوبية) بدلاً عن زيادة الارتباط بمدينة القاهرة وهوامشها مثل مدينة نصر، وتعد هذه الدراسة بمثابة تقييم للوضع الراهن للخدمات التعليمية الاستثمارية على هذا المحور الإقليمي المهم في محاولة لتقييم حجم الخدمة ونوعيتها وتحديد كفاءتها، ولكن مع الاعتراف بهذا المحور ودوره في تخفيف العبء على القاهرة، إلا أن هناك بعض المخاوف الناجمة عن التحام الكتلة العمرانية والاستخدامات الواقعة على جانبي هذا المحور مع الأحياء الواقعة شرقي القاهرة نظراً للسلبيات التي قد تنتج عن هذا الالتحام وخاصة على الحركة المرورية والتي بالفعل يعاني منها المحور في الوقت الحالي. وهذا بسبب اختلاط الاستخدامات على جانبي المحور ما بين الاستخدامات التعليمية والعشوائية أيضاً خاصة، وتنتشر الأخيرة على امتداد المنطقة الواقعة بين الطريق الدائري وحدود مدينة العاشر من رمضان بطول يبلغ ٢٨ كم تقريباً.

ترتبط مساهمات قطاع الأعمال في مجال التعليم ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الدولة في إدارة المنظومة التعليمية والتي يجب أن تربط فيها بين التعليم والتخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي لتكوين مجتمعات جاذبة خارج المدن الكبرى (للمزيد راجع عبد المقصود، مصر، ٢٠٠١م)، ومن المتوقع أن يؤدي النمو

العمراني لشرق القاهرة على المحاور الصحراوية مثل محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي إلى زيادة استمرار الجذب السكاني والخدمي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

– التعرف على الخصائص المورفولوجية للخدمات التعليمية في هذه المنطقة ومعرفة نمط توزيعها وتباعدها وكثافتها وإعمال الأسلوب الخرائطي والمعتمد بشكل كبير على أساليب الدراسة الميدانية أحد أهداف هذه الدراسة، لتكون بمثابة قاعدة بيانات مكانية وجدولية دقيقة لهذه المنطقة ذات الأهمية الجغرافية.

– تأصيل مفهوم التنمية الخدمية المتوازية في المناطق العمرانية الجديدة وآلياتها وسياساتها لضمان عدم حدوث فجوات تنموية نتيجة التوزيع الإقليمي غير المتوازن للاستثمارات.

– التعرف على المجتمعات العمرانية الجديدة بالمدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة، والتعرف على الخدمات التعليمية الاستثمارية بها.

– تحديد حجم الخدمات التعليمية تبعاً لمساحة المنطقة التي تخدمها وتحديد حجم المستفيدين من هذه الخدمات التعليمية المختلفة.

– تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخدمات التعليمية الاستثمارية وتقييمها لواحد من أهم محاور التنمية الإقليمية .

– تقديم بعض المقترحات والتوصيات لتشجيع دخول القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات التعليمية.

مشكلة الدراسة :

لقد كان لسياسات التنمية العمرانية التي تشهدها مدينة القاهرة في الفترة الأخيرة أثر في تحرك بعض الأنشطة والخدمات من القلب إلى المناطق الحضرية الجديدة المجاورة؛ كما أدى تكدس الخدمات وازدحام القاهرة الكبرى إلى طرد الكثير من الأنشطة والخدمات الاستثمارية إلى مناطق الهوامش الحضرية؛ والتي يتطلب إنشاؤها مساحات كبيرة، وانخفاض أسعار الأراضي مقارنة بقلب القاهرة الكبرى، والذي أصبح لا يستوعب مثل هذه الأنشطة والخدمات نظراً لاختناقه بالكثافات السكانية والمرورية؛ هذا بالإضافة إلى أن وجود الخدمات التعليمية الاستثمارية بهذا المحور وقربها من التجمعات الجديدة كالشروق والعبور

سيعمل على جذب الكثير من المستفيدين من هذه الخدمات من سكان هذه المجتمعات العمرانية الجديدة نظراً للاستفادة من قرب موقعها من مدينة القاهرة؛ طرأت جميع هذه التغيرات العمرانية على هذه المنطقة بالإضافة إلى ظهور تجمعات جديدة كالقاهرة الجديدة وهيليوبوليس, هذا بالإضافة إلى انتشار الخدمات التعليمية الاستثمارية وغيرها على محور القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي، ومن الملاحظ أيضاً أن مخطط القاهرة لعام ٢٠١٧م تصل أطرافه الشمالية إلى حدود مدينة العاشر من رمضان لتصبح بعد ذلك ضاحية أخرى لمدينة تعدادها ١٦ م نسمه، فعلى الطريق الاقليمي الذي يصل القاهرة بالإسماعيلية تمتد العديد من المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة تربط ما بين القاهرة والعاشر من رمضان، بل وأصبح هذا الطريق خادماً لهذه الخدمات التي وجدت متنفسا لها خارج القاهرة (عبد الباقي، ص٨)، وبالتالي فقد أدى هذا إلى فرض واقع جديد على هذا المحور.

ومن هنا تبدو مشكلة الدراسة مركبة حيث تجمع ما بين النمو والامتداد العمراني للقاهرة الكبرى على محور القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي وبين مناطق الجذب للتعليم الاستثماري على هذا المحور وما يخدمه من قطاعات خارج القاهرة الكبرى، ومن هنا تؤكد هذه الدراسة على مفهوم الترابط القوي بين التعليم والتنمية العمرانية والذي يتضح من خلال التوسع العمراني للقاهرة وأيضاً من خلال استحداث مدن جديدة في الظهير الصحراوي.

أولاً: منطقة الدراسة:

يلعب قطاع الخدمات دوراً محورياً في تنمية أي مجتمع عمراني جديد ويعتبر من أهم عوامل الجذب السكاني خاصة إذا تم تخطيطه بالحجم والمستوي المناسبين وإدارته بكفاءة عالية، وقد اهتمت العديد من الدراسات والبحوث خلال السنوات الماضية بقضية المعدلات التخطيطية للخدمات في المجتمعات العمرانية الجديدة؛ حيث اتضح أن القطاع الخدمي في هذه المجتمعات لازال يعاني من مشاكل عديدة انعكست علي مدى التفاوت في درجة نجاح المنتج الخدمي النهائي.

أما بالنسبة لمدخل المدينة – القاهرة – وتعريفه؛ فقد اصطلحت هذه الدراسة مع التعريف والمفهوم العمراني والذي يرى في هذا المدخل المسار الرئيسي الذي يؤدي إلي شبكة الطرق الداخلية، وهو في الوقت نفسه الكيان الذي يربط حركة النقل الإقليمية من المدينة وإليها مع الحركة المحلية داخلها، وبذلك يمثل المحور الشمالي الشرقي وما يحيط به من مناطق جغرافية – تتبع محافظات عدة – جاذبه لكونها تشهد نوعين من الحركة: الأولي محلية تخدم مدنية القاهرة، والثانية إقليمية يمتد تأثيرها إلي أكثر من محافظة؛ هذا بالإضافة إلي مرور هذا المحور بالعديد من المجتمعات العمرانية الجديدة مثل مدينة العبور، الهايكستب،

الشروق، الروبيكي، العاشر من رمضان، وهذا المحور يدعم سياسة التنمية اللامركزية والتي تتجسد في إيجاد نمط استيطاني خدمي حديث، وقد تأثر هذا المحور بالقرب النسبي من مدينة القاهرة – خاصة في بدايته – ذات الطبيعة الإدارية والجاذبة لأنماط التنمية المختلفة.

لا شك أن إقليم القاهرة الكبرى كيان إداري شبه رسمي يعاني من كثير من المشاكل التي تخنق القاهرة بمرافقها وأحيائها وسكانها، وقد كانت هناك محاولات كثيرة لحل هذه المشاكل بدءاً من إنشاء التجمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة مروراً بإنشاء العديد من الطرق الإقليمية مثل الطريق الدائري، محور ٢٦ يوليو، طريق القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي (أبو غزالة ، ٢٠٠٧م). ويحتاج وهذا الإقليم بحجمه وأهميته لمخطط ورؤية معتمدة على منهجيات أكثر قوة وتحديد علمي لحدود الإقليم التفاعلي بحيث تكون إطاراً أكثر فاعلية للمخططات الإستراتيجية للمحافظات الواقعة في نطاقه, وقد اشتمل المخطط الهيكلي لإقليم القاهرة الكبرى على أربعة مفاهيم أساسية هي: (عبد الباقي, ١٩٨٨م, ص١)

- تنظيم الكتلة العمرانية بما يحقق التوازن بين فرص العمل والخدمات.
- رفع مستوى الخدمات.
- إيجاد محاور جديدة للتنمية.
- توفير مجتمعات عمرانية جديدة.

وقد أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني على مدار الثلاثين سنة الماضية عدة مخططات عمرانية لإقليم القاهرة الكبرى أهمها ما أعد عام ١٩٨٢م، وأخرها ما تم الانتهاء منه مؤخراً. وبرغم جودة هذه المخططات في تجميع البيانات وتحليلها ، إلا أنه يلاحظ أنها اتبعت في غالبيتها منهجيات أقرب إلى تخطيط مدينة منها إلى تخطيط منطقة عاصمة مركزية بحجم القاهرة الكبرى (مشروع الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى، ٢٠١٤م)، وقد حدد المخطط الهيكلي لإقليم القاهرة الكبرى سياسة التجمعات العمرانية حول محاور الحركة بحيث يقوم القطاع الخاص بتعميرها بما يتناسب مع الموارد المالية المتاحة، واقتصار دور الدولة على إعطاء الموافقات على البدء في مشاريع التعليم الاستثماري، ثم تقوم الجهات المختصة في الدولة بعد ذلك بالمتابعة، ولن تتعرض الدراسة لمناقشة هذه المفاهيم الأساسية السابق ذكرها بالتفصيل، ولكن الطرح العلمي للبحث اقتضي ذكرها كمنطلقات إيجابية للمخطط الهيكلي لأكبر الأقاليم الجغرافية المؤثرة في منطقة الدراسة وتحديد طبيعتها الخدمية، وتمثل منطقة الدراسة المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة والتي شهدت نمواً عمرانياً سريعاً عمل على هجرة الكثير من الأنشطة من القطاع

الشمالي الشرقي لمدينة للقاهرة خاصة أحياء النزهة, مدينة نصر, مصر الجديدة إلى خارج القاهرة؛ انظر الشكل رقم (١) الذي يوضح حدود منطقة الدراسة من صورة الأقمار الصناعية. وقد صاحب هذا النمو نمواً متوازياً أيضاً لمحافظة الشرقية متمثلاً في مدينة بلبيس والعاشر من رمضان، هذا بالإضافة إلى نشأة مدن جديدة منها الشروق والعبور. ومن هنا تمتد منطقة الدراسة بين ثلاث محافظات هي: القاهرة, القليوبية, الشرقية؛ كل هذا أدى إلى نمو أحد أهم محاور الطرق السريعة والمتمثل بالمدخل الشمالي الشرقي للقاهرة, وهو طريق القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي، ونتج عن هذا النمو زحف الكثير من الامتدادات على طول هذا المحور مما جعله من أكبر المحاور جذباً للاستثمارات المالية خاصة الاستثمارات التعليمية.

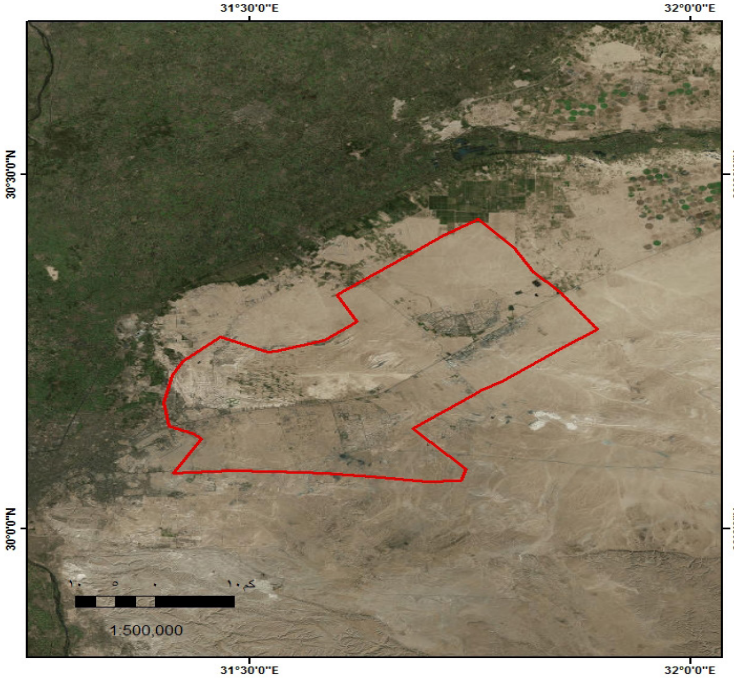

شكل رقم (١) حدود منطقة الدراسة

لقد تحدد الامتداد العمراني لمدينة القاهرة الكبرى اتجاه الشمال الشرقي متجها نحو الطرق الاقليمية وخاصة محور القاهرة – الاسماعيلية الصحراوي. ويعتبر هذا المحور داعماً إلى حد كبير للإمكانات الاقتصادية لقطاعات منطقة الدراسة بل وجاذباً أيضاً لاستثماراتها ، ويمتد هذا المحور بطول يبلغ حوالي ٢٥ كم يبدأ من التقاء طريق الإسماعيلية الصحراوي مع الطريق الدائري وينتهي عند مدينة العاشر من رمضان, كما يمثل هذا الطريق رابطاً إقليمياً بين إقليم القاهرة الكبرى في الجنوب الغربي وإقليم قناة السويس في الشمال الشرقي, حيث يربط بين القاهرة والإسماعيلية ويبلغ طوله ١٢١ كم. وهذا الطريق مكون من ٦ مسارات لحركة المرور ثلاث منها في كل اتجاه يفصل بينهما جزيرة وسطى. ويعد هذا المحور أحد مراكز الثقل الخدمي الإقليمي في شرق القاهرة ونقطة اتصال رئيسية بين القاهرة والمحافظات المجاورة – القليوبية، الشرقية، الإسماعيلية – ويربط هذا الطريق بين (٧) قطاعات هي: الروبيكي, الهايكستب, جمعية الطلائع, جمعية عرابي, مدينة الشروق, مدينة العاشر من رمضان, مدينة العبور (انظر الشكل رقم (٢)).

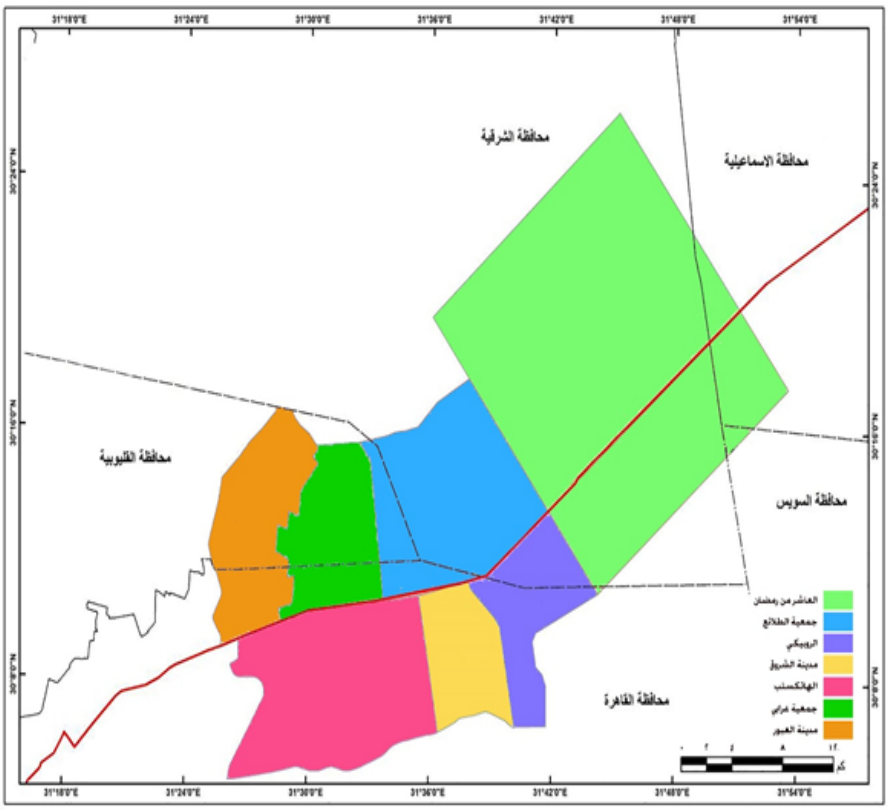

شكل رقم (٢) المكونات الإدارية لمنطقة الدراسة

كما يربط هذا المحور بين عدة محافظات هي : القاهرة, القليوبية, الشرقية, الإسماعيلية, السويس. و تخدم المنطقة بذلك مجموعة من المدن الجديدة هي: العاشر من رمضان, العبور, الشروق وعدد من الجمعيات الأهلية مثل جمعية الطلائع وجمعية عرابي، وقد اصطلحت الدراسة على أن منطقة البحث تضم القطاعات السبعة السابق ذكرها والتي تتباين في مساحاتها كما يوضحها الجدول رقم (١) :

جدول رقم (١)

مساحات قطاعات منطقة الدراسة

م	القطاع	المساحة بالم٢	المساحة بالكم ٢	النسبة ٪
١	**الروبيكي**	٥٣٧٤١٧٠٨	٥٣,٧	٦,١
٢	**الهايكستب**	١٢٨٩٢٨٦٨٩	١٢٨,٩	١٤,٦
٣	**جمعية الطلائع**	١١٦٩٤٦٠٢٦	١١٦,٩	١٣,٣
٤	**جمعية عرابي**	٦٢٨١١٧٦٠	٦٢,٨	٧,١
٥	**مدينة الشروق**	٤٤٧١٢٦٨٧	٤٤,٧	٥,١
٦	**مدينة العاشر من رمضان**	٤٠٠٦٠٥٥٩٣	٤٠٠,٦	٤٥,٥
٧	**مدينة العبور**	٧٢٨٤٨١٧١	٧٢,٨	٨,٣
	إجمالي المنطقة	**٨٨٠٥٩٤٦٣٣**	**٨٨١**	**١٠٠**

المصدر: هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٣) تباين مساحات قطاعات منطقة الدراسة بشكل كبير. فنجد مدينة العاشر من رمضان تزيد مساحتها على ٤٥٪ من إجمالي مساحة القطاعات مجتمعة, وهي تقع على بعد ٢٨ كم من حدود القاهرة ولها مدخل على طريق القاهرة – الاسماعيلية الصحراوي. أنشئت عام ١٩٧٧م، ومن أهم ميزات موقع مدينة العاشر من رمضان هو أنها تقع على مسافات تدعم استقلالها الذاتي عن المدينة الأم مما دعم تنميتها وتعدد الخدمات بها، وقد كان من أولى خطوات حركة إنشاء المدن الجديدة بتخصيص الأراضي الواقعة بين الكيلو ٤٨ و ٦٨ من طريق القاهرة – الإسماعيلية

الصحراوي لإنشاء مدينة العاشر من رمضان (عفيفي، ١٩٩٩م، ص١١٦)؛ في حين تأتي مدينة الشروق كأقل مساحة تستفيد من الخدمات التعليمية الاستثمارية في هذا الجزء من محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي حيث تشغل مساحة حوالي ٥٪ من إجمالي مساحة منطقة الدراسة. و تعد كلٌ من مدينتي العبور والشروق بمثابة مدن تابعة لمدينة القاهرة نتيجة قربها منها، فقد أصبحت تعتمد عليها مما جعلها تمثل عبئا وامتدادا عمرانيا لها على الرغم من أن الأساس في إنشائها هو تقليل الكثافة السكانية لمدينة القاهرة والاستفادة منها في نشأة خدمات وفرص عمل وجذب أنشطة منها (الديناري، ١٩٩٦م،ص٤)، والروبيكي منطقة تابعة لمدينة بدر تمتد من طريق القاهرة الاسماعيلية الصحراوي وحتى طريق القاهرة السويس الصحراوي؛ أما جمعيتا الطلائع وعرابي فهما من الجمعيات زراعية تقوم على النشاط السكني الزراعي.

وقد كان من أسباب نشأة المدن الجديدة بشكل عام على مستوى الجمهورية تخفيف الضغط السكاني على المدن القائمة وعلى البنية الأساسية وإعادة رسم خريطة مصر السكانية والعمرانية وكذلك استثمار الموارد المتاحة في صحارى مصر. وهذا ما ينطبق على استثمار المدخل الشمالي الشرقي للقاهرة الكبرى على طريق القاهرة – الاسماعيلية الصحراوي. بدأت فكرة إنشاء المجتمعات الصحراوية منذ عام ١٨٩٦م؛ حيث تم حفر قناة السويس وتبعها إنشاء مدن الاسماعيلية والسويس وبورسعيد ثم تطورت الفكرة بعد ذلك مع بداية القرن العشرين بإنشاء ضاحية مصر الجديدة شمال شرق القاهرة، ثم أصبح إنشاء المدن الجديدة منظما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م (للمزيد راجع Ahmed M. Soliman).

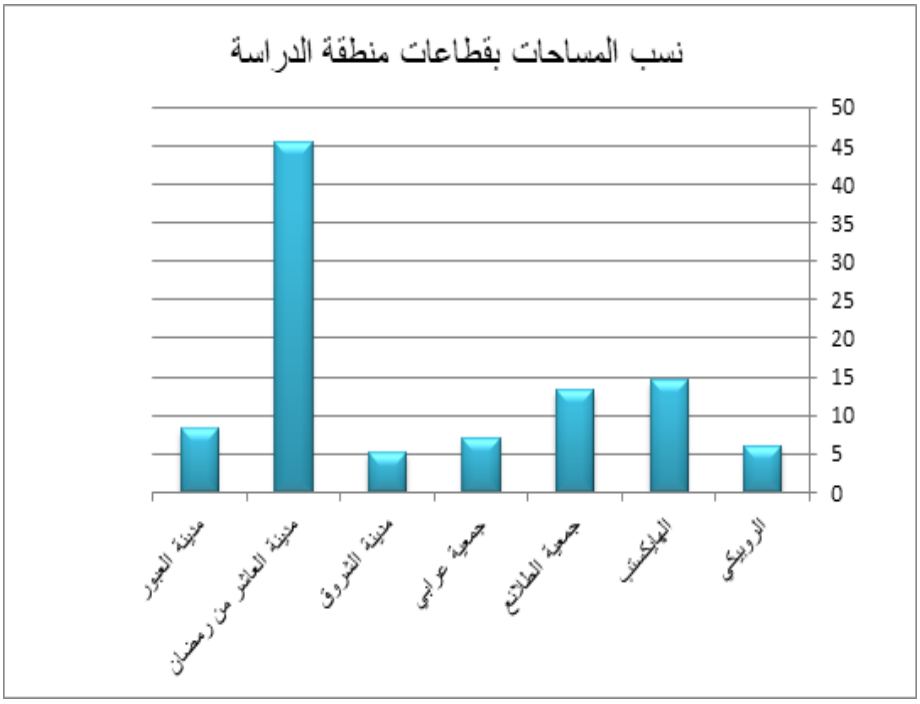

شكل رقم (٣) نسب المساحات لقطاعات منطقة الدراسة

في واقع الأمر لا يعكس التباين في مساحات القطاعات بمنطقة الدراسة أهمية كل قطاع على حدة، وإنما تتضح الصورة بالنظر إلى هذا التباين من خلال التخصص الوظيفي لكل قطاع من هذه القطاعات، فمثلاً على الرغم من أن مدينتي العاشر من رمضان والعبور تعد من المدن الجديدة التي خططت لتمتص فائض السكان من مدينة القاهرة الكبرى، فإن التخصص الوظيفي لمدينة العاشر من رمضان كمدينة صناعية تنافس مدينة المحلة الكبرى جعلها تستحوذ على نطاق عمراني وإداري يمثل خمس أضعاف مدينة العبور، ويبدو الاختلاف أكثر وضوحا إذا ما قارنا بين مدينتي العاشر من رمضان ومدينة الشروق.

ومن خلال المقارنة أيضا بين قطاعات منطقة الدراسة يتأكد المفهوم نفسه إذا ما قارنا قطاع الروبيكي بقطاع الهايكستب حيث الاستخدامات العسكرية والأمنية في هذا القطاع، وقد تطلب هذا

تخصيص مساحة أرضية أكبر من مجرد ما تتطلبه الوظيفة الصناعية بقطاع الروبيكي. انعكس هذا الوضع وبشكل واضح على الثقل الخدمي لكل قطاع من هذه القطاعات. فغالباً ما ترتبط مراكز الخدمات بالثقل السكاني في المنطقة.

ومن خلال الدراسة يتضح أن المنطقة قيد البحث تتمتع بالقرب النسبي من العديد من المدن الجديدة بالإضافة إلى العديد من المدن الأخرى كمدينة بلبيس قاعدة محافظة الشرقية الأقدم – قبل اختيار مدينة الزقازيق العاصمة الحالية –كما تقع مدينة أنشاص على المسافة نفسها تقريبا وتتجاوز مدينتي التل الكبير (محافظة الإسماعيلية) ومدينة شبين القناطر (محافظة القليوبية) هذه المسافة لتصل إلى حوالي ٣٠كم، وإذا انتقلنا إلى التباعد المسافي ٤٠ كم تظهر العديد من المدن مثل القصاصين، منيا القمح، طوخ، قليوب، الجيزة، ولتنوع الأنشطة بمنطقة الدراسة – الصناعية، التجارية، الطبية مثل سوق العبور المركزي والمركز الطبي العالمي – فقد جعلها ذلك ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذه المدن. ولذلك فالعلاقة بين البعد من منطقة الدراسة وبين هذه المدن علاقة طردية؛ حيث تقوى هذه العلاقة كلما كانت المدن قريبة من منطقة الدراسة والعكس صحيح .

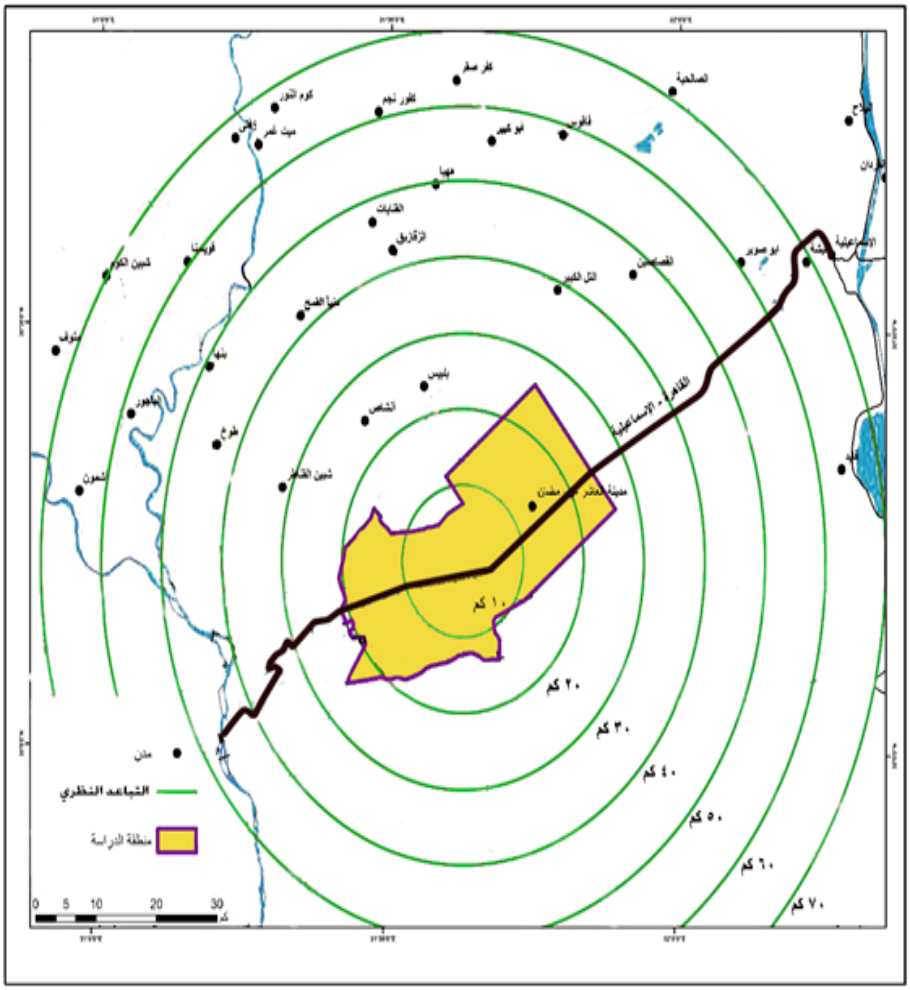

شكل رقم (٤): التباعد النظري لمدن منطقة الدراسة

كما ساعد على تفاعل منطقة الدراسة مع المناطق الجغرافية المجاورة توفر مجموعة من شبكات الطرق التي تختلف في درجتها وأهميتها. نذكر منها على سبيل المثال طريق القاهرة – الاسماعيلية الصحراوي ذلك المحور الذي يخدم العمالة القادمة من القاهرة الكبرى إلى المنطقة محل الدراسة، والطريق المرصوف المزدوج بلبيس – العاشر من رمضان بطول ٢٥ كم والذي يخدم العمالة القامة من محافظة الشرقية – مركز بلبيس – هذا بالإضافة إلى العديد من الطرق الأخرى القادمة من الزقازيق وأبو حماد ومنيا القمح ومشتول السوق وغيرها من المدن التي تدخل ضمن نطاق إقليم رحلة العمل اليومية للمنطقة.

وتتنوع أنماط الاستخدامات العمرانية بمنطقة الدراسة التي تمتد على محور القاهرة الإسماعيلية الصحراوي كما يوضحها الشكل رقم (٥) ما بين مناطق سكنية تتمثل في مدينة الشروق ومدينة العبور ومدينة العاشر من رمضان, وأخرى مناطق زراعية تتمثل أكبر مساحة منها في جمعية الطلائع وجمعية عرابي وهي من الجمعيات الزراعية حيث لا تسمح قوانين البناء بأراضي الجمعيات الزراعية بأكثر من ٦٪ من اجمالي مساحة قطع الأراضي والتي لا تتجاوز العشرة أفدنة وبالتالي لا تستحوذ على كثافات سكانية مرتفعة، بالإضافة إلى بعض المناطق الزراعية التابعة لمدينة العاشر من رمضان؛ كما ينتشر الاستخدام الصناعي بكثافة في مدينة العاشر من رمضان؛ حيث أنها من المدن الصناعية المهمة إذا ما قورنت بمدينة العبور؛ أما الاستخدام التعليمي وهو محور هذه الدراسة فيتوزع في مدن الشروق والعبور والعاشر من رمضان حيث أنها مدن تضم تجمعات سكانية أكبر. وتتنوع هذه الاستخدامات ما بين تعليم جامعي وأخر ما قبل جامعي. وهذه المؤسسات التعليمية لا تخدم هذه المدن الثلاث فقط وإنما تقدم خدماتها أيضاً للسكان بالقاهرة الجديدة؛ وبالإضافة إلى كل هذه الاستخدامات يأتي قطاع الهايكستب كقطاع يتميز بالاستخدامات العسكرية والأمنية كمتطلب رئيس لتأمين القاهرة الكبرى.

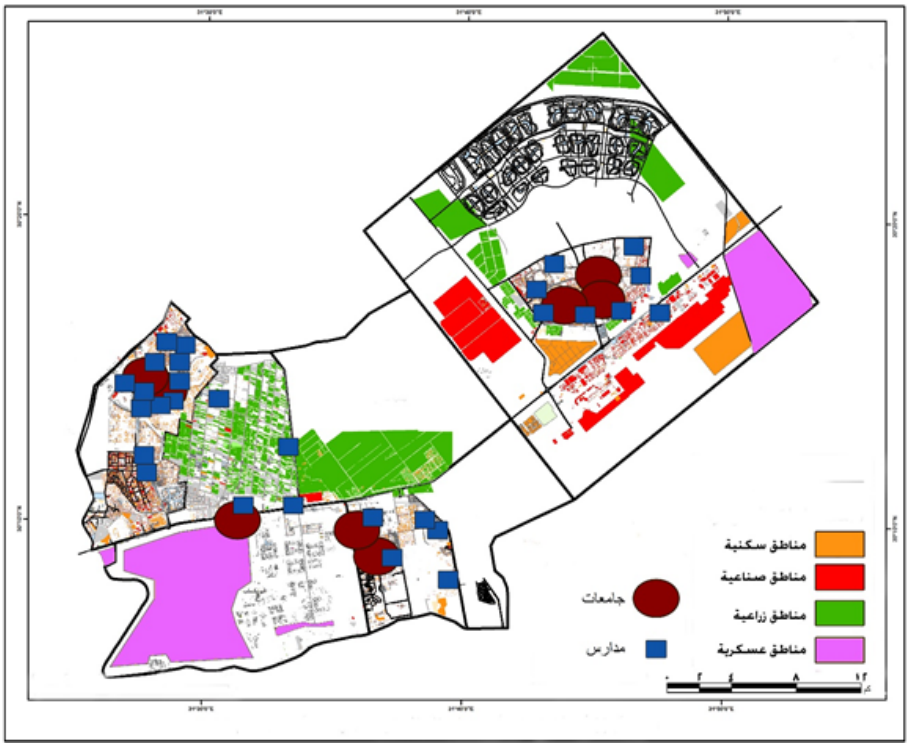

شكل رقم (٥) أنماط استخدامات الأرض بمنطقة الدراسة ٢٠١٤م

ثانياً: توزيع الخدمات التعليمية و أثر الطريق على التوزيع :

يعد التوزيع المثالي للخدمات التعليمية هدفاً أمام المخططين في إطار الطلب المتنامي عليها في ظل الزيادة السكانية. لذا يعد التوزيع المتوازن لهذه الخدمات مؤشراً نحو تكافؤ الفرص التعليمية للسكان بالمنطقة؛ إن محاولة اختيار المواقع المثالية للخدمات التعليمية في الأقاليم المختلفة بصفة عامة وتوزيعها بنمط معين من حيث الأحجام والإعداد والتباعد بما يضمن الحصول على الخدمات بسهولة ويسر من السكان هي من مهام الجغرافي الذي يهتم بتخطيط المدن (راجع : Hallaak, 1977.).

– توزيع الخدمات المدرسية والجامعية:

تتنوع الخدمات التعليمية بقطاعات منطقة الدراسة حيث تضم عدداً من المدارس والجامعات يتباين عددها من قطاع لآخر، ومن الدراسة اتضح أن إجمالي عدد المدارس الخاصة فيها ٩٠ مدرسة تخدم جميع المراحل التعليمية, وهي ما بين مدارس تعليم عام وأخرى تعليم فني, بالإضافة إلى أنها تضم ٨ جامعات خاصة ما بين معاهد وكليات تخدم تخصصات مختلفة, ويؤكد زيادة عدد المدارس في المنطقة رؤية بعضهم من أن فرص الاستثمار في التعليم ما قبل الجامعي أفضل من التعليم الجامعي نظراً لما تتسم به قوانين التعليم ما قبل الجامعي من مرونة بالإضافة إلى انخفاض تكلفته مقارنة بالتعليم الجامعي, والجدول رقم (٢) يوضح توزيع الخدمات التعليمية على قطاعات منطقة الدراسة.

جدول رقم (٢)

توزيع الخدمات التعليمية على قطاعات منطقة الدراسة طبقاً للعدد والمساحة

القطاع	عدد الخدمات	المدارس				الجامعات			
		العدد	النسبة ٪	المساحة م٢	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	المساحة م٢	النسبة ٪
الروبيكي	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الهايكستب	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جمعية الطلائع	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جمعية عرابي	٥	٤	٤,٤	١١٤١٩	٣,٩	١	١٢,٥	٧٩٠	١,٠
مدينة الشروق	١٧	١٥	١٦,٧	٤٩٣٧٢	١٧,١	٢	٢٥,٠	٤٠٧١٣	٤٩,٤
مدينة العاشر من رمضان	٣٩	٣٦	٤٠,٠	١٧٣٧١٥	٦٠,٠	٣	٣٧,٥	٢٣٨٣٩	٢٨,٩
مدينة العبور	٣٧	٣٥	٣٨,٩	٥٤٩٦٧	١٩,٠	٢	٢٥,٠	١٧٠٦٦	٢٠,٧
إجمالي المنطقة	**٩٨**	**٩٠**	**١٠٠**	**٢٨٩٤٧٣**	**١٠٠**	**٨**	**١٠٠**	**٨٢٤٠٨**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التربية و التعليم ٢٠١٤م

يتضح من الجدول السابق أن الخدمات التعليمية الخاصة بمنطقة الدراسة يبلغ عددها ٩٨ خدمة، تمثل نسبة المدارس ٩٢ ٪ منها, بينما نسبة الجامعات منها ٨٪ فقط. ويتركز أكبر عدد من المدارس والكليات بمدينة العاشر من رمضان (٣٩ مؤسسة تعليمية)، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها تمثل أكبر تجمع سكاني وصناعي بمنطقة الدراسة حيث تضم ما يقرب من ١٢٥,٠٠٠ نسمه تمثل حوالي ٥٦٪ من إجمالي سكان منطقة الدراسة، وتمثل مساحة المدارس بها ثلثي مساحة المدارس بمنطقة الدراسة، ويليها مدينة العبور كتجمع سكاني أخر يقل عن مدينة العاشر من رمضان وتضم حوالي ١٩,٥ ٪ من إجمالي سكان منطقة الدراسة، وهو الأقرب لمدينة القاهرة، وهو بمثابة متنفس للتوسع بالنسبة للقاهرة الكبرى ويتركز بها ١٩٪ من إجمالي مساحة المدارس بمنطقة الدراسة؛ هذا في حين كان نصيب مدينة الشروق لا

يزيد عن ١٧ مؤسسة تعليمية ما بين مدارس وكليات؛ أما انخفاض نصيب جمعية عرابي من المؤسسات التعليمية والذي لا يتعدى ٥ مؤسسات تعليمية فقط فيرجع إلى طبيعة هذا القطاع حيث أنها تمثل جمعية زراعية يسمح فيها بإنشاء مباني سكنية بنسبة محددة طبقا للقانون، ولذلك فالتركز السكاني فيها قليل، كما أنها نظراً لقربها من مدينة العبور ومدينة القاهرة تمثل منتجعاً لهذه المدن, وبعض المستثمرين في هذه الجمعية استغل رخص الأراضي بها وأقام خدمات تعليمية استثمارية تخدم القاهرة الكبرى والعبور.

وقد اتضح من الدراسة والشكل رقم (٦) أن قطاعات الروبيكي والهايكستب وجمعية الطلائع تخلو من وجود مدارس استثمارية نظراً إلى طبيعة هذه المناطق؛ فالروبيكي منطقة صناعية في المقام الأول وتابعة لمدينة بدر، وتمتد من طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوي (منطقة الدراسة) حتى طريق القاهرة السويس الصحراوي, كما أن قطاع الهايكستب هو عبارة عن منطقة تشغلها استخدامات عسكرية ومن ثم فهي غير جاذبة للاستخدام التعليمي, أما جمعية الطلائع فهي جمعية تعاونية لاستصلاح الاراضي ونسبة الاستخدام السكني بها منخفضه جداً، ومن ثم فالكثافة السكانية بها منخفضة جدا، وبالتالي فالاستخدام التعليمي بها غير مطلوب.

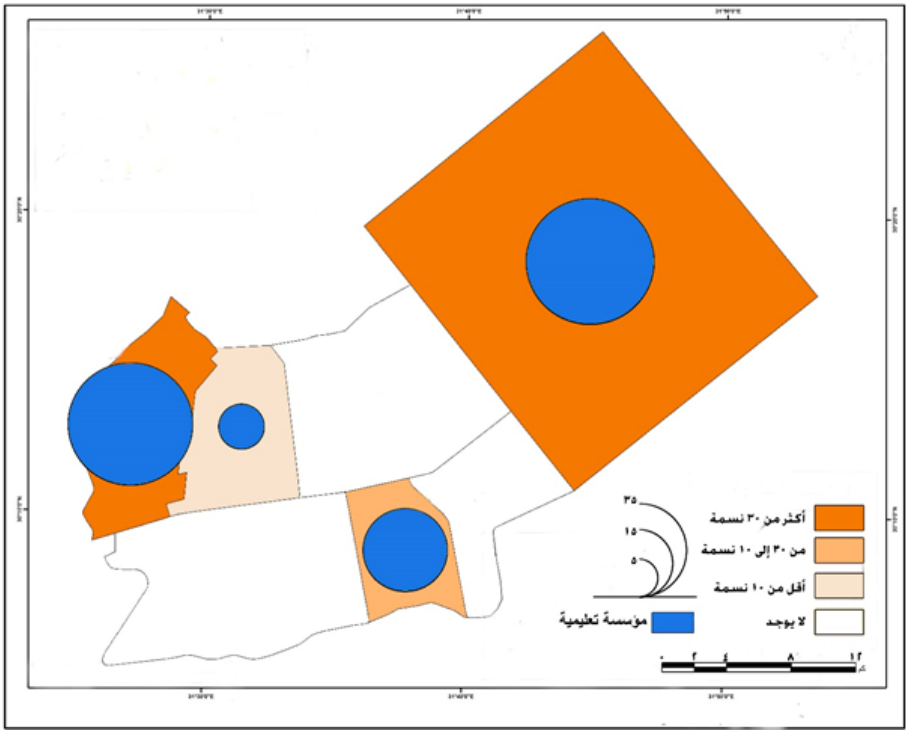

شكل رقم (٦) التوزيع العددي للمؤسسات التعليمية والكثافة السكانية بمنطقة الدراسة٢٠١٤م

وتختلف نسبة الاستخدام التعليمي من المساحة الكلية لقطاعات منطقة الدراسة وإن كانت جميعها متناهية في الصغر من حيث مساحة الاستخدام, كما أن بعض القطاعات تخلو من وجود هذا النوع من الاستخدام, والجدول رقم (٣) يوضح نسبة الاستخدام التعليمي بكل قطاع من إجمالي مساحة هذا الاستخدام بمنطقة الدراسة.

جدول رقم (٣)

نسبة الاستخدام التعليمي من إجمالي مساحة القطاعات بمنطقة الدراسة ٢٠١٤م

القطـاع	مساحة القطاع بالـ م٢	٪ من اجمالي المنطقة	مساحة الاستخدام التعليمي بالـ م٢	٪ من اجمالي المنطقة	٪ من إجمالي مساحة القطاع
الروبيكي	٥٣٧٤١٧٠٨	٦,١	–	–	–
الهايكستب	١٢٨٩٢٨٦٨٩	١٤,٦	–	–	–
جمعية الطلائع	١١٦٩٤٦٠٢٦	١٣,٣	–	–	–
جمعية عرابي	٦٢٨١١٧٦٠	٧,١	١٢٢٠٩	٣,٣	٠,٠٢
مدينة الشروق	٤٤٧١٢٦٨٧	٥,١	٩٠٠٨٥	٢٤,٢	٠,٢
مدينة العاشر من رمضان	٤٠٠٦٠٥٥٩٣	٤٥,٥	١٩٧٥٥٤	٥٣,١	٠,٠٥
مدينة العبور	٧٢٨٤٨١٧١	٨,٣	٧٢٠٣٣	١٩,٤	٠,١
إجمالي المنطقة	**٨٨٠٥٩٤٦٣٣**	**١٠٠**	**٣٧١٨٨١**	**١٠٠**	**٠,٠٤**

المصدر : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

ضآلة مساحة الاستخدام التعليمي بمنطقة الدراسة مقارنة بمساحة المنطقة ككل حيث لا تمثل مساحة هذا الاستخدام أكثر من ٠,٠٤٪ فقط من إجمالي مساحة منطقة الدراسة. وهذه نسبة ضئيلة مقارنة بنسب أخرى في أقاليم عمرانية عديده ، وقد يبدو الرقم غير كاف ولكن هذا يعبر عن مساحات مدارس وكليات ومعاهد خاصة فقط، ولا يمثل إجمالي الخدمات التعليمية الحكومية والخاصة؛ بالإضافة إلى

خلو بعض القطاعات من هذا النوع من الخدمات التعليمية وهي قطاعات الروبيكي والهايكستب وجمعية الطلائع, على الرغم من أن هذه القطاعات تشغل مساحة حوالي ٣٥٪ من إجمالي مساحة القطاعات ويرجع تدني نسبة الاستخدام التعليمي بها إلى قلة عدد السكان حيث يخلو قطاعا الروبيكي وجمعية الطلائع من وجود السكان بينما يوجد في الهايكستب حوالي ١٤٪ من إجمالي سكان منطقة الدراسة.

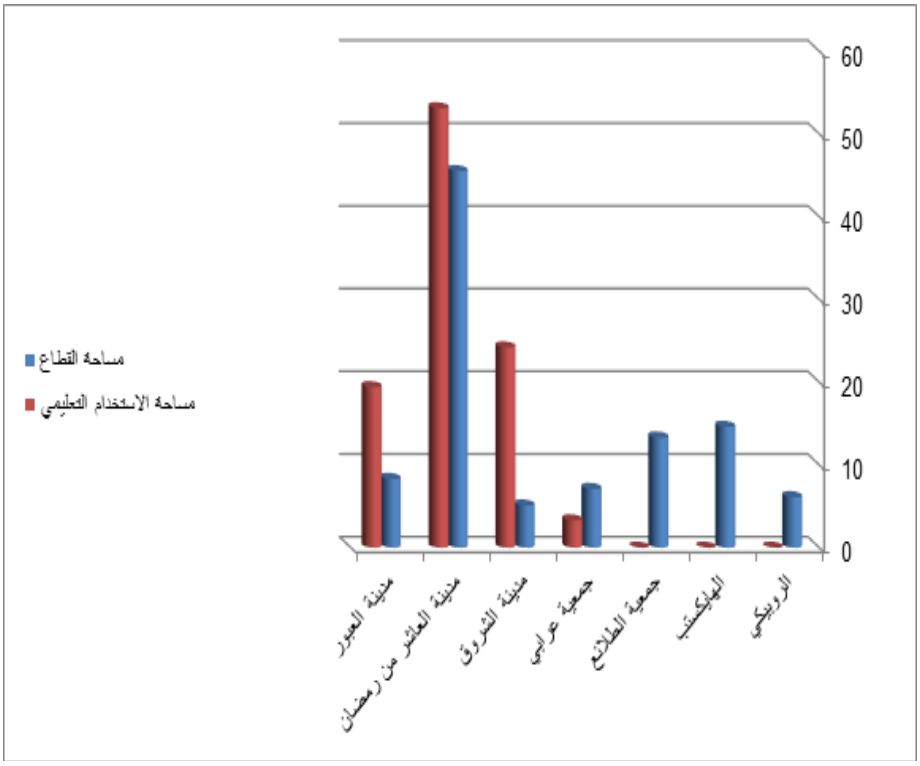

شكل رقم (٧) نسبة مساحة القطاع والاستخدام التعليمي بمنطقة الدراسة

كما يتضح أن أقل نسبة استخدام تعليمي تتمثل في مدينة العاشر من رمضان تليها جمعية عرابي والسبب في ذلك أن الأولى مدينة صناعية في الأساس وتستحوذ مساحة الاستخدام الصناعي بها على أكبر نسبة من استخدام الأرض, بينما الثانية فأكثر من ٩٠ ٪ من السكان المقيمين بها عمالة زراعية لخدمة مزارع الجمعية والتي تتنوع أنشطتها بين زراعية وحيوانية وسمكية وثروات داجنة. ولذلك تعد نسبة كبيرة من أراضيها ظهيراً زراعياً للقاهرة الكبرى حيث ينتج هذا الظهير أجود أنواع الفاكهة والخضروات، وقد اتضح من الدراسة أن المحاور الرئيسية الجنوبية من هذا القطاع والذي يتمثل في الطرق العرضية (١٠، ١١ ،١٢) تضم العديد من المزارع المميزة والتي أقام العديد من ملاكها الفيلات والقصور التي تستخدم موسميا لمواقع ترفيهية لسكان مدينة القاهرة نظراً لقربها منها؛ كما يوضح الشكل رقم (٧) أن أكبر نسبة من الاستخدام التعليمي توجد في مدينة العاشر من رمضان تليها مدينة الشروق ثم العبور في حين ينخفض نصيب جمعية عرابي من هذا الاستخدام، كما ينعدم وجود الاستخدام التعليمي في قطاعات الروبيكي، الهايكستب، جمعية الطلائع.

وقد حاولت الدراسة رصد مواقع بعض الاستخدامات التعليمية بمنطقة الدراسة والتي تم رفع مواقعها باستخدام جهاز تحديد المواقع جي-بي-إس(GPS) حيث اختيرت هذه المواقع كأمثلة للاستخدام التعليمي بالمنطقة لأنه من الصعب رفع جميع مواقع المؤسسات التعليمية بالمنطقة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٨) موقع أكاديمية الشروق بمدينة الشروق، والشكل رقم (٩) موقع جامعة الأزهر بمدينة العاشر من رمضان؛ أما أكاديمية الشروق فهي أكاديمية خاصة أنشئت منذ عام ١٩٩٥م وتضم عدة تخصصات هي الهندسة والحاسبات والإعلام (الهيئة العامة للتخطيط العمراني ،٢٠١١م).

شكل رقم (٨) موقع أكاديمية الشروق بمدينة الشروق

شكل رقم (٩) موقع جامعة الأزهر بمدينة العاشر من رمضان

وتضم مدينة العاشر من رمضان أيضاً واحدة من أهم المدارس الصناعية في مصر وهي مدارس مبارك كول وهذه المدارس أنشئت في الأصل لتخريج كفاءات صناعية مدربة للعمل في المصانع المنتشرة بالمنطقة حيث يتم تدريب طلابها عملياً في المصانع المنتشرة بها، وهي مدرسة قائمة على فكرة النظام الألماني على أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتدريس المواد الفنية والثقافية بينما يقوم القطاع الخاص بتدريب الطلاب مهنيا داخل مواقع الانتاج والخدمات؛ كما تضم أيضا عدداً من المدارس الفنية التي تنتشر في المدينة نظراً للوظيفة الأساسية للمدينة، وهي مدينة صناعية وتحتاج لمثل هذه النوعية من المدارس لتدريب الخريجين، ومنها مدرسة العويس الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس والمدرسة الفنية المشتركة للإدارة والخدمات؛ كذلك في فترة الثمانينيات أنشئت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي سرعان

ما أدركت حاجة المجتمع إلى تعليم هندسي ذي طبيعة خاصة يتخذ من هذه المجتمعات الجديدة مقراً له ويفي بحاجة المجهودات المتزايدة للتعمير والتصنيع في هذه المجتمعات. ومن ثم أنشئ معهد التكنولوجيا العالي بمدينة العاشر من رمضان والذي ساهم في تقديم بعض الخدمات التعليمية الفنية نظراً لحاجة سوق العمل إلى هذه النوعية من البرامج والخدمات التعليمية عن طريق إعداد المزيد من الكوادر البشرية في هذا المجال لتغطية النقص الواضح ورفع كفاءة الموجود منها، ويسعى التعليم الاستثماري في المجال الفني تحديدا إلى تفعيل دور هذه النوعية من التعليم والارتقاء بها بما يواكب تقنيات العصر، ويؤهل مخرجات العملية التعليمية للمنافسة في سوق العمل من خلال التدريب العملي الجيد إضافة إلى الدراسة النظرية، وكذلك ربط المنهج التعليمي بالبيئة واستدامتها حيث يعد التعليم من أهم مجالات التنمية المستدامة. وقد حظي باهتمام كبير في برامج الأمم المتحدة للتنمية باعتباره أساساً مهماً من أسس التنمية المستدامة، ولقد أشار المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة والذي عقد في ٢٠١٤/١١/١٢م واشتركت في تنظيمه كل من اليونسكو وحكومة اليابان. وقد اختتم المؤتمر أعماله بالتأكيد على إدراج التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥م.

وإضافة لما تم ذكره من مواقع للاستخدام التعليمي بمدينتي العاشر من رمضان والشروق، ونظراً لسهولة الوصول إلى مدينة العبور كتجمع عمراني حديث وهي في الوقت نفسه الأقرب إلى مدينة القاهرة مقارنة بالمدن الجديدة الأخرى على هذا المحور، فقد توطنت بها العديد من الخدمات التعليمية الاستثمارية ما قبل الجامعية والجامعية ومنها أكاديمية العبور والتي تضم بعض المعاهد مثل المعهد العالي للتكنولوجيا، والمعهد الدولي بالعبور، وقد ساعد على زيادة أعداد هذه الخدمات موقع مدينة العبور نفسه حيث تتمتع بقربها من طرق مواصلات لعل أهمها الطريق الذي يربطها بمدينة العاشر من رمضان ومدينة الزقازيق مروراً بمدينة بلبيس، وهي المدينة الأولى في إمداد مدينة العاشر من رمضان بالعمالة الفنية اللازمة.

ويتضح من خلال الدراسة أن نسبة التعليم ما قبل الجامعي تفوق كثيراً نسبة التعليم الجامعي حيث تبلغ نسبة المدارس من إجمالي الخدمات التعليمية بمنطقة الدراسة حوالي ٩٢٪, وقد بلغ عدد هذه المدارس في منطقة الدراسة ٩٠ مدرسة تمثل حوالي ١,٤ ٪ من إجمالي مدارس التعليم الخاص بجمهورية مصر العربية والبالغ عددها ٦٦٠٢ مدرسة عام ٢٠١٤م، ويوضح الجدول رقم (٤) أنماط الاستخدامات التعليمية بمنطقة الدراسة عام ٢٠١٤م.

جدول رقم (٤)

أنماط الاستخدام التعليمي في المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة ٢٠١٤م

القطاع	إجمالي الخدمات التعليمية	المدارس		الجامعات	
		العدد	٪من الاستخدام التعليمي	العدد	٪من الاستخدام التعليمي
الروبيكي	–	–	–	–	–
الهايكستب	–	–	–	–	–
جمعية الطلائع	–	–	–	–	–
جمعية عرابي	٥	٤	٨٠	١	٢٠
مدينة الشروق	١٧	١٥	٨٨	٢	١٢
مدينة العاشر من رمضان	٣٩	٣٦	٩٢	٣	٨
مدينة العبور	٣٧	٣٥	٩٥	٢	٥
إجمالي المنطقة	**٩٨**	**٩٠**	**٩٢**	**٨**	**٨**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الإدارة التعليمية لشرق القاهرة ٢٠١٤م.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١٠) ما يلي :

تركز المدارس الخاصة بمدينة العاشر من رمضان ومدينة العبور بنسبة تزيد عن ٩٠٪ من إجمالي الاستخدام التعليمي بكل منهما. وتتفق هذه النسبة مع المتوسط العام لمنطقة الدراسة, وهذا يتفق مع الحجم السكاني لهذه المدن، فهي أكبر مدن منطقة الدراسة من حيث الحجم السكاني هذا في حين تأتي مدينة الشروق في المرتبة الثالثة من حيث نسبة المدارس بها، تليها جمعية عرابي. وفي حقيقة الأمر على الرغم من أن جمعية عرابي جمعية زراعية، تضم ٤ مدارس خاصة لا تخدم سكان الجمعية فحسب وإنما تخدم سكان مدينة العبور أيضاً.

أما بالنسبة للجامعات فتمثل ٨ ٪ فقط من الاستخدام التعليمي بمنطقة الدراسة, وتنخفض نسبة الجامعات بمدينة العبور من إجمالي الاستخدام التعليمي بها، وتزيد نسبة الاستخدام في مدينة الشروق وجمعية عرابي لتصل إلى ١٢ , ٢٠ ٪ على التوالي.

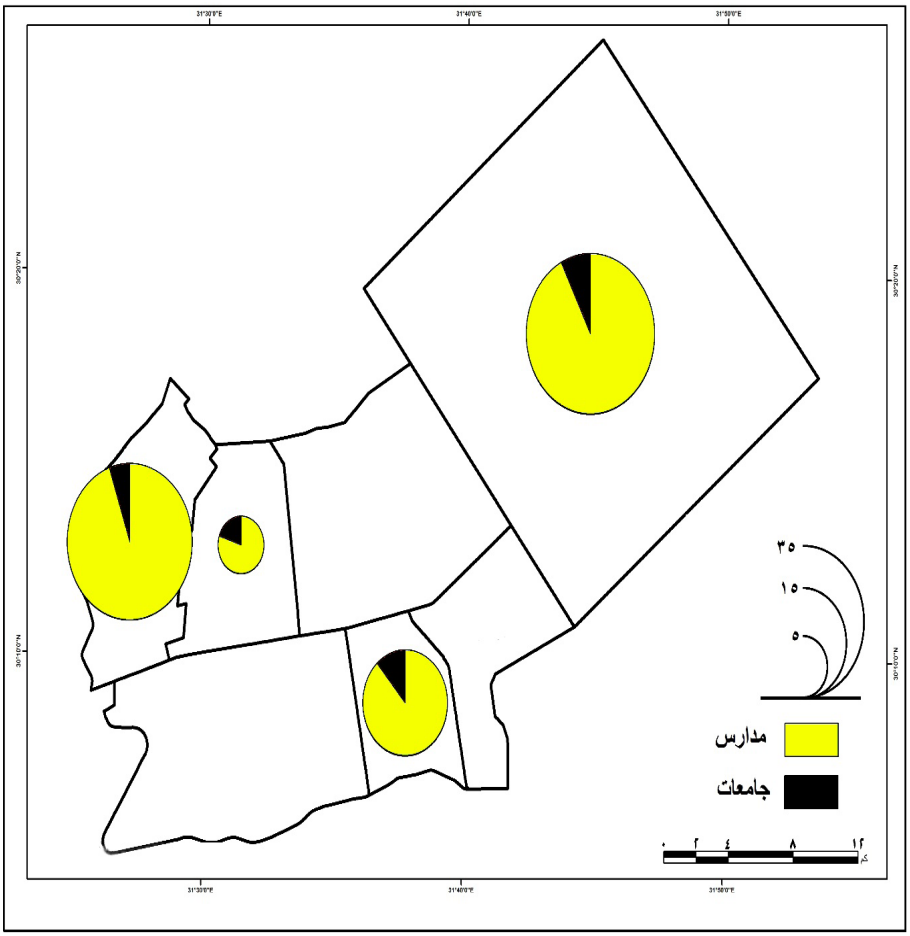

شكل رقم (١٠) التوزيع النسبي لأنماط الاستخدام التعليمي بمنطقة الدراسة

– تباعد الخدمات:

يقصد بالتباعد متوسط المسافة بين الخدمة والأخرى, ولعل من الأهمية بمكان أن تتماثل الخدمات في مقدار تباعدها وأنماط توزيع السكان. وهذا يعني أن تمثل مراكز الخدمات باختلاف أنواعها مواقع مثالية، والمثالية هنا تعني سهولة حصول السكان من خلال هذه المواقع على الخدمات المختلفة

(الشريعي، خلاف، ٢٠١٣م، ص٦٢)، وقد تعددت تفسيرات الباحثين حول المفهوم الخاص بالتباعد، فبعضهم يرى التباعد على أنه كثافة توزيع الظاهرة في الإقليم (المطري، ١٤٠٥هـ)؛ بينما يرى كريستلر أن التباعد يعني كيفية انتشار الظاهرة في المكان (الشريعي ، ١٤١٥هـ) .

تعتمد دراسة التباعد للمؤسسات التعليمية الاستثمارية في منطقة الدراسة على أساس المسافة الطولية بين المدارس مع بعضها بعضاً، وبين المعاهد والكليات بعضها مع بعض ويتباين متوسط التباعد بين المؤسسات التعليمية بمنطقة الدراسة كما يوضحها الجدول رقم (٥) متوسط المسافة بين المدارس والكليات بالمدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة عام ٢٠١٤م .

جدول رقم (٥)

متوسط المسافة للمدارس والكليات في المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة عام ٢٠١٤م

القطاع	متوسط المسافة للمدارس	متوسط المسافة للكليات
	متر طولي	متر طولي
الروبيكي	–	–
الهايكستب	–	–
جمعية الطلائع	–	–
جمعية عرابي	٤٣٠٠	–
مدينة الشروق	٢٩٨٠	١٧٠٠
مدينة العاشر من رمضان	٣٧٠٠	١٩٢٧
مدينة العبور	٥٦٥٠	٨٩٠
إجمالي المنطقة	**١٦٦٣٠**	**٤٥١٧**

المصدر: من حساب الباحثة.

ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١١ – أ ، ب) ما يلي:

يزيد متوسط المسافة بين المدراس على مستوى منطقة الدراسة إلى أكثر من ١٦ ألف متر بين كل مدرسة والأخرى التي تليها، بينما يصل متوسط المسافة بين المعاهد والكليات إلى أكثر من ٤٥٠٠ متر كمتوسط عام على مستوى منطقة الدراسة.

هناك تباين بين متوسط المسافة بين المدارس فيما بين قطاعات منطقة الدراسة حيث تصل المسافة إلى أكثر من ٥٦٠٠متر في مدينة العبور، في حين تصل متوسط المسافة بين المدارس في مدينة الشروق إلى حوالي ٣ آلاف متر.

تختلف المسافة بين المعاهد والكليات عن المدارس نظراً لطبيعة توزيع الأولى عن الثانية فالمؤسسات التعليمية الجامعية تتسم بصفة التجمع في التوزيع؛ حيث تتواجد بالقرب من بعضها بعضاً. لذا نجد أن متوسط المسافة يصل إلى أدنى حد له في مدينة العبور حوالي ٩٠٠ متر تقريباً، في حين يصل إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ متر في مدينة العاشر من رمضان.

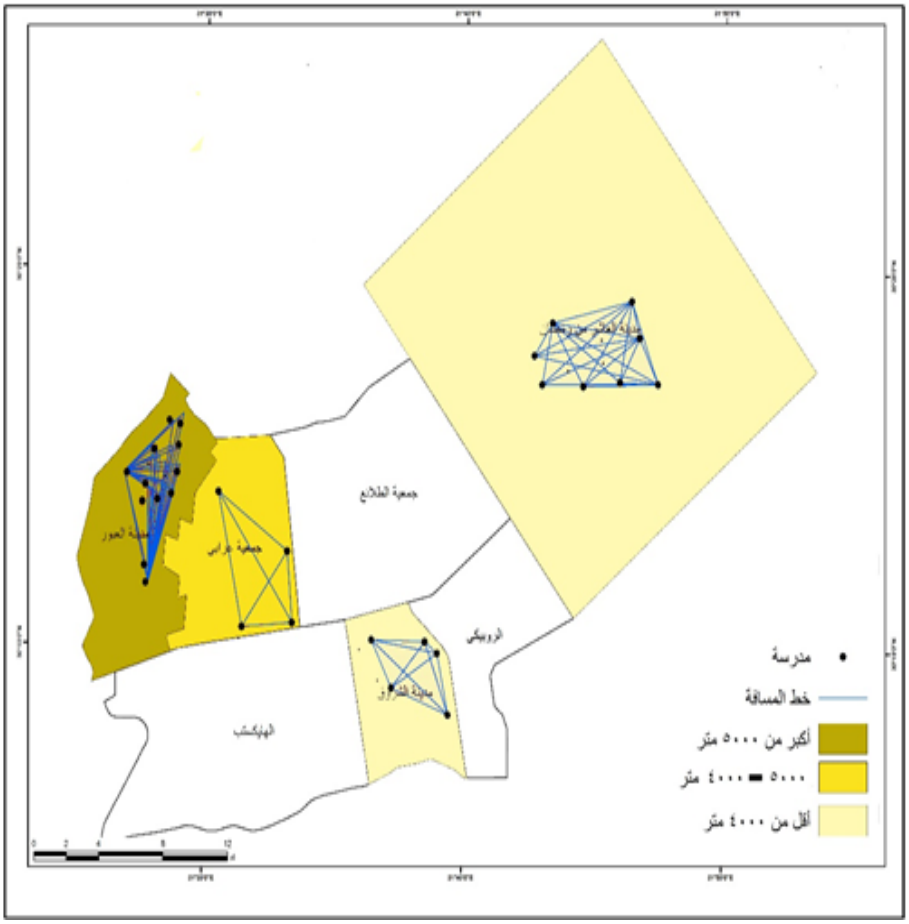

شكل (١١ – أ) متوسط المسافة بين المدارس بمنطقة الدراسة

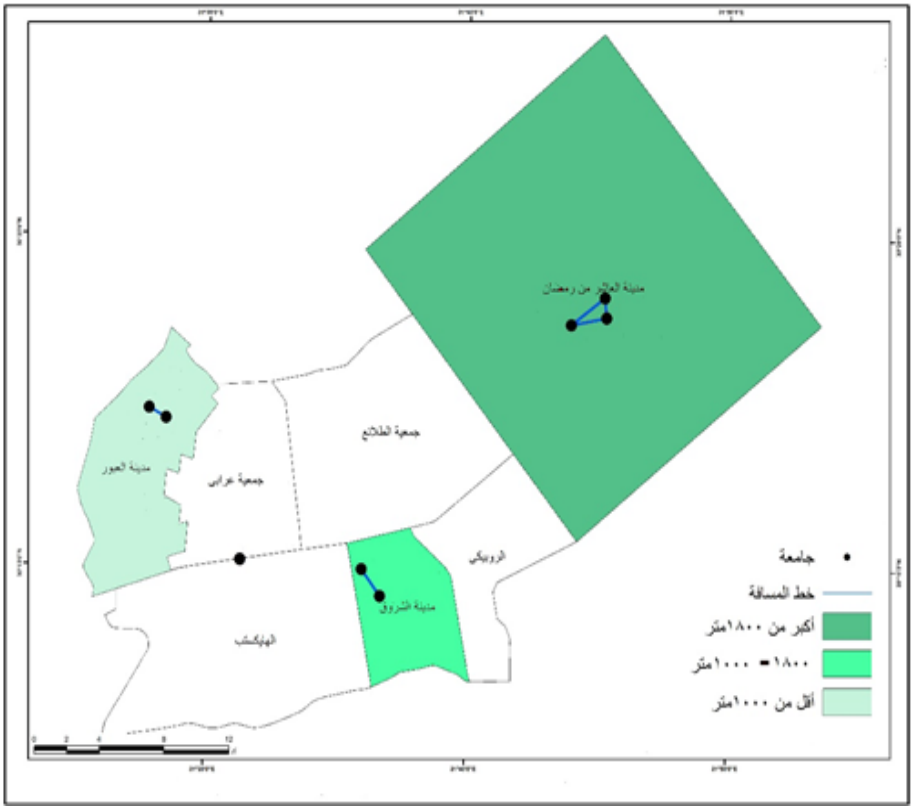

شكل (١١ – ب) متوسط المسافة بين الجامعات بمنطقة الدراسة

– أثر الطريق :

يعد الطريق من أهم العوامل المؤثرة في درجة استخدام الأرض الاستخدام الأمثل، وكذلك في مستوى التنمية العمرانية. وتمثل شبكة الطرق في أي إقليم أو منطقة درجة التقدم البشري حتى فيما لو كانت الظروف الطبيعية غير مواتية (راجع :الرويثي، ١٩٩٢م). ولمظاهر السطح في المنطقة أثرها الواضح في استخدامات الأراضي بها خاصة شبكة الطرق، وقد كان لاستواء السطح في قلب منطقة الدراسة أثرها الواضح في تحديد مسار محور الحركة الرئيسي والذي يتمثل في طريق القاهرة – الاسماعيلية الصحراوي والذي أنشئ لتقليل المسافة وتخفيف العبء على الطرق الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق سهولة الوصول بين إقليمي القاهرة الكبرى وقناة السويس، وبصفة عامة تتنوع الطرق في المنطقة ما بين طرق داخلية وفرعية ورئيسية، ويوضح الجدول رقم (٦) أنماط الطرق بمنطقة الدراسة.

جدول رقم (٦)
أنماط الطرق بمنطقة الدراسة

القطاعـــات	طريق داخلي		طريق فرعي			طريق رئيسي	
	متوسط العرض	الطول	العدد	متوسط العرض	الطول	العدد	متوسط العرض
الروبيكي	٠	٠	٢٢٨	٦	٣٨٠١٥	١٢	٨
الهايكستب	٦	٣٦٨٤٤٧	١٣٦	٧	٣٠٠٣٨	٦٥	١٢
جمعية الطلائع	٤	١٣٥١١٧	٧	٥	٧٥٩٢	٩	٩
جمعية عرابي	٤	١٤٥٨٨٩	٥٨٨	٥	١٨٣٦٦٠	٣٨	٩
مدينة الشروق	٥	٦٣٥٣٨٣	١٣٥٦	٧	١٥٢٦٧٨	٩٨	١٠
مدينة العاشر من رمضان	١١	٣٠٥٩٠٤	٤٦٨١	١٤	١٢٦٥٧٣٤	٢٠٩	٢٠
مدينة العبور	٥	١٨٠٣٥٠	١٤٤٨٠	٧	١١٢٧١٣٦	١٩٢	١٠

المصدر: وزارة الإسكان و المرافق والمجتمعات العمرانية.

– تربط الطرق الرئيسية المناطق الحضرية بعضها ببعض بحكم أن هذه الطرق تشهد الرحلات الطويلة، كما تشهد أكبر حركة مرور، ولعل من أهم هذه الطرق هنا طريق القاهرة – الاسماعيلية الصحراوي. وهو يبدأ عند التقاء طريق الاسماعيلية الصحراوي مع الطريق الدائري وينتهي عند مدينة العاشر من رمضان، وهو يربط بين مدينتي القاهرة والإسماعيلية بطول ١٢١ كم، والجزء الأول من هذا الطريق حوالي ٥٥ كم من القاهرة وحتى مدينة العاشر من رمضان وهو مكون من ٦ مسارات في الاتجاهين بينهما جزيرة وسطى، وهو يمتد في منطقة الدراسة حوالي ٤٥,٣ كم من مدينة السلام وحتى مدينة العاشر من رمضان ويتم تحصيل رسوم مرور على هذا الطريق، وفي الواقع يعاني هذا الطريق من تكدس حركة المواصلات على طوله في الاتجاهين خاصة عند المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة بسبب الحركة اليومية لمن يتنقلون عليه يومياً إما بسبب الرحلة التعليمية أو رحلة العمل اليومية لهم.

من هذه الطرق أيضا طريق القاهرة – بلبيس الصحراوي وهو يربط بين مدينتي القاهرة وبلبيس، كما يربط بين المدينة الأم – القاهرة الكبرى – وبين قطاع من الظهير الزراعي لهذه المدينة، ومن المشاهدات الميدانية على جانبي هذا الطريق نجد أن هذا الطريق جذب وبشكل كبير العديد من المساحات الزراعية بالإضافة إلى مشروعات من الثروة الداجنة والمصانع وبعض مشروعات التخزين خاصة ثلاجات حفظ الفواكه و الخضروات واللحوم، كما يخدم هذا الطريق مدينة العبور وما يتبعها من الخدمات التعليمية الاستثمارية على امتداد هذا الطريق.

– أما بالنسبة للطرق الفرعية وتسمى الإقليمية فتتصل بالطرق الرئيسية وتربط بين المناطق بعضها ببعض كما تساهم في نقل السلع والبضائع من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك وتسهل حركة الأفراد. وقد ساهمت في توطين المشروعات الصناعية بمنطقة الدراسة، وتأتي مدينة العبور في مقدمة قطاعات مناطق الدراسة حيث تضم أكثر من ١٤ ألف طريق وتليها مدينة العاشر من رمضان بنصيب ٤٦٨١ طريق تخدم المنطقة الصناعية والسكنية بالمدينة، هذا ويختلف الوضع في الهايكستب العسكرية حيث يقل عدد الطرق الفرعية بها ليصل إلى ١٣٦ طريق بسبب انخفاض كثافة السكان في هذه المنطقة، ويختلف وضع الجمعيات الزراعية والتي تتميز بصغر مساحتها وقلة أعداد السكان بها. فهذه الجمعيات تعتمد على نشاطها الزراعي كنشاط رئيس وتقتصر الحركة بها على السكان ملاك هذه الأراضي والعاملين بها. ومن أهم هذه الطرق طريق بلبيس – الهايكستب، طريق بلبيس – العاشر من رمضان، طريق الروبيكي وهذا الطريق الأخير يصل بين طريق القاهرة – السويس الصحراوي والقاهرة – الإسماعيلية الصحراوي. ويمتد حتى مدينة العاشر من رمضان ويقوم بربط أكثر من إقليم ويشهد حركة مرورية كبيرة.

– بالنسبة للطرق الداخلية فهي الأكثر انتشارا داخل الأحياء السكنية بقطاعات منطقة الدراسة وتشهد

هذه الطرق حركة مرورية بطيئة. إذ يستخدم جزء كبير منها كأماكن انتظار سيارات ويقل اتساع هذه الطرق فيصل إلى ٤ أمتار فقط، والحركة على أغلب هذه الطرق تكون داخل المربع السكني، وهي إما حركة موسمية لخدمة العملية التعليمية بالمنطقة أو دائمة حيث الخدمات الصحية والتجارية والترفيهية.

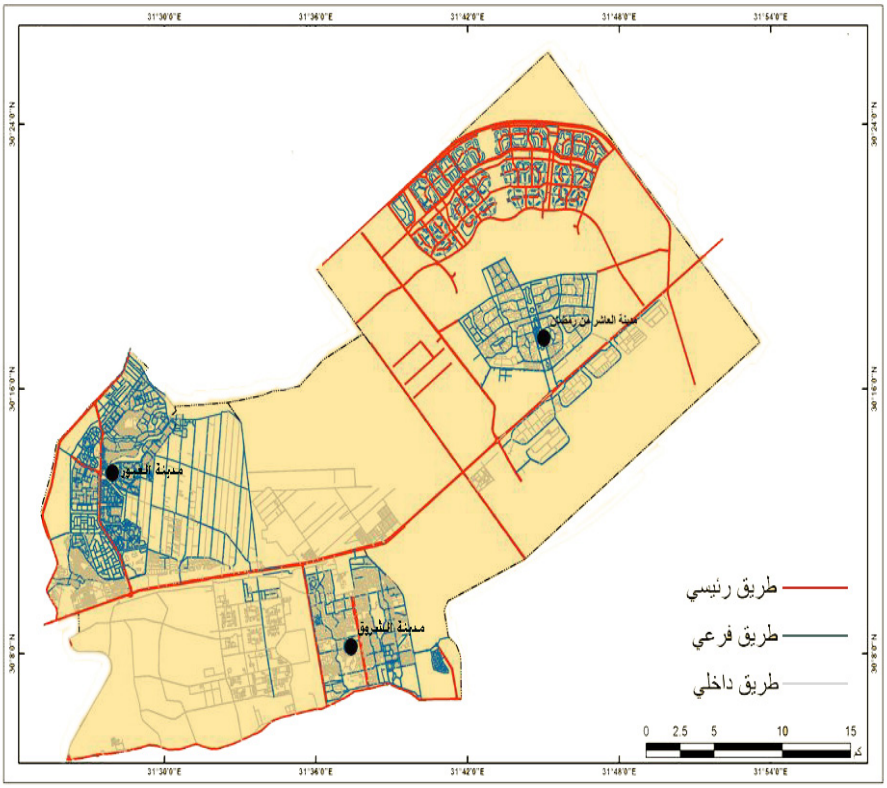

شكل رقم (١٢) أنواع الطرق بمنطقة الدراسة

وبغض النظر عن نوعية الطرق المختلفة في منطقة الدراسة، فهي تعد من أهم العوامل التي تساعد تنمية المراكز العمرانية بالمنطقة وتسهل حصول السكان على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات.

والملاحظ أن منطقة الدراسة تضم بعض المناطق التي أنشئت وبتخطيط مسبق لشبكة الطرق بها وهذا ينطبق على المدن الجديدة – العاشر من رمضان، العبور، الشروق – وهذا يختلف عن بعض المناطق

التي ما زالت رهن التخطيط لشبكة الطرق بها مثل الروبيكي والهايكستب وجمعيات الطلائع وعرابي، مما أثر بالطبع على محدودية الأنشطة وتخلخل الكثافة السكانية بهذه المناطق؛ كما اتضح من الدراسة أيضاً ثمة تباين واضح في توزيع الكتل السكانية والمشروعات الصناعية والمواقع الخدمية بالمحور الرئيسي بالمنطقة، فالمناطق الغربية المجاورة لهذا المحور تشهد تركزاً واضحاً لهذه التجمعات السكنية والخدمية إذا ما قورنت بالمناطق الشرقية المجاورة، ولعل السبب الرئيسي يتمثل في استحواذ الاستخدام العسكري والأمني على مساحات كبيرة مجاورة لهذا الطريق، ويشهد هذا المحور حالياً إعادة تخطيط بهدف التوسعة وإعادة النظر في خريطة استخدام الأراضي المجاورة له وإتاحة الفرصة لاستكمال خرائط المرافق والخدمات التي يجب أن تستفيد من التوسع على أراضي الاستخدام الأمني والعسكري، خاصة وأن هذه المنطقة سترتبط بخطوط مترو الأنفاق الحديثة.

ثالثاً: كفاءة الخدمات التعليمية:

– نصيب المؤسسة التعليمية من الحجم السكاني :

تحدد كل دولة المعايير الخاصة بها بالنسبة للخدمات بشكل عام وبالخدمات التعليمية بشكل خاص بما يتناسب مع حجمها السكاني بالنسبة للتعليم ما قبل الجامعي، كذلك تتفاوت نسبة التعليم في المرحلة الجامعية من دولة لأخرى حسب درجة التقدم لهذه الدولة. ففي الدول النامية على سبيل المثال هي ٦٠ طالب / ١٠٠ألف نسمه، في حين تصل إلى ٧٠٠ طالب في ألمانيا، وأكثر من ٢٠٠٠ طالب في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حددت جمهورية مصر العربية معايير الخدمة التعليمية بما يتناسب والحجم السكاني بها، ولذلك فقد تحدد نصيب المدرسة من الحجم السكاني الذي تخدمه بما يتراوح من ٢٠٠٠– ٤٠٠٠ نسمه للتعليم الأساسي، و ١٠,٠٠٠ نسمة للتعليم الثانوي العام والأزهري، و٣٥,٠٠٠ نسمة للتعليم الصناعي والتجاري، بينما يصل نصيب المدرسة الفندقية والزراعية إلى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان، تهدف الدولة من وراء تطبيق هذه المعايير إلي تحقيق العدالة والتوزيع الأمثل للخدمات (دليل المعايير التخطيطية للخدمات، المجلد الأول، ٢٠١٤م)، ويبين الجدول رقم (٧) نصيب المؤسسة التعليمية من الحجم السكاني بقطاعات منطقة الدراسة ٢٠١٤م.

جدول رقم (٧)
نصيب المؤسسة التعليمية من الحجم السكاني بقطاعات منطقة الدراسة ٢٠١٤م

القطاع	الحجم السكاني	نسمه / مدرسة	نسمه / جامعة
الروبيكي	–	–	–
الهايكستب	٣١٣٦٣	–	–
جمعية الطلائع	–	–	–
جمعية عرابي	١٠٠	٢٥	١٠٠
مدينة الشروق	٢٢٥٧٠	١٥٠٥	١١٢٨٥
مدينة العاشر من رمضان	١٢٥٠٠٠	٣٤٧٢	٤١٦٦٧
مدينة العبور	٤٣٦٠٠	١٢٤٦	٢١٨٠٠
إجمالي المنطقة	**٢٢٢٦٣٣**	**٢٤٧٤**	**٢٧٨٢٩**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبيانات الادارة التعليمية لشرق القاهرة ٢٠١٤م.

ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١٣ أ ، ب) تباين نصيب المؤسسة التعليمية من السكان بقطاعات الدراسة المختلفة كالتالي:

بالنسبة لنصيب المدرسة من السكان، بلغ متوسط نصيب المدرسة بمنطقة الدراسة ٢٤٧٤ نسمة/ مدرسة، وجاءت قطاعات الدراسة أدنى من هذا المتوسط فيما عدا مدينة العاشر من رمضان والتي ارتفع نصيبها بحوالي ٥٠ ٪ عن المتوسط العام للمنطقة بسبب زيادة أعداد السكان فيها، في حين ينخفض نصيب المدرسة من السكان في مدينتي العبور والشروق نظراً لأن هذه المدن لم يصل حجمها السكاني إلى الحجم المستهدف المقرر لها عند نشأتها، فما زالت هذه المدن ذات أحجام سكانية منخفضة لأنها مازالت غير جاذبة للكثير من سكان القاهرة.

أما بالنسبة لنصيب الجامعة من السكان فمن المعروف ارتفاع معدل ما تخدمه الجامعة من السكان مقارنة بالتعليم قبل الجامعي ولذلك يبلغ متوسط نصيب الجامعة من السكان بمنطقة الدراسة ما يقرب من ٢٨ ألف نسمة، تأتي مدينة العاشر من رمضان في مقدمة قطاعات الدراسة في نصيب الجامعات

بها من السكان حيث يزيد نصيبها عن المتوسط العام بحوالي ٥٠ ٪ تليها مدينتا العبور والشروق حيث يضمهما نمط واحد، وتأتي جمعية عرابي كأقل نصيب للجامعة من السكان للأسباب السابق ذكرها.

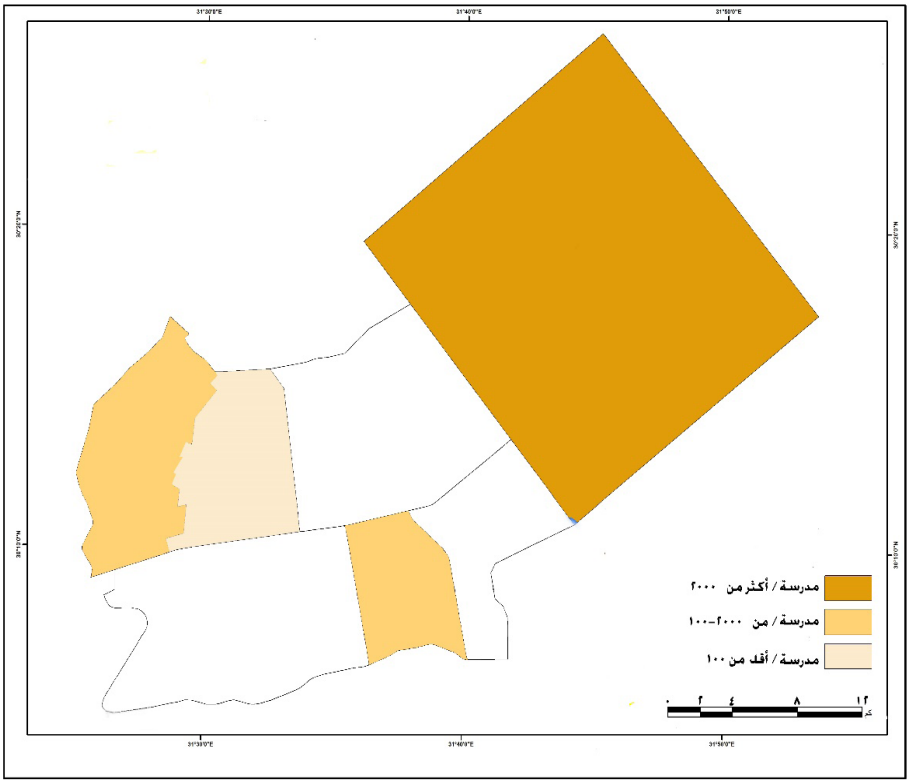

شكل رقم (١٣ – أ) نصيب المدرسة من الحجم السكاني بمنطقة الدراسة

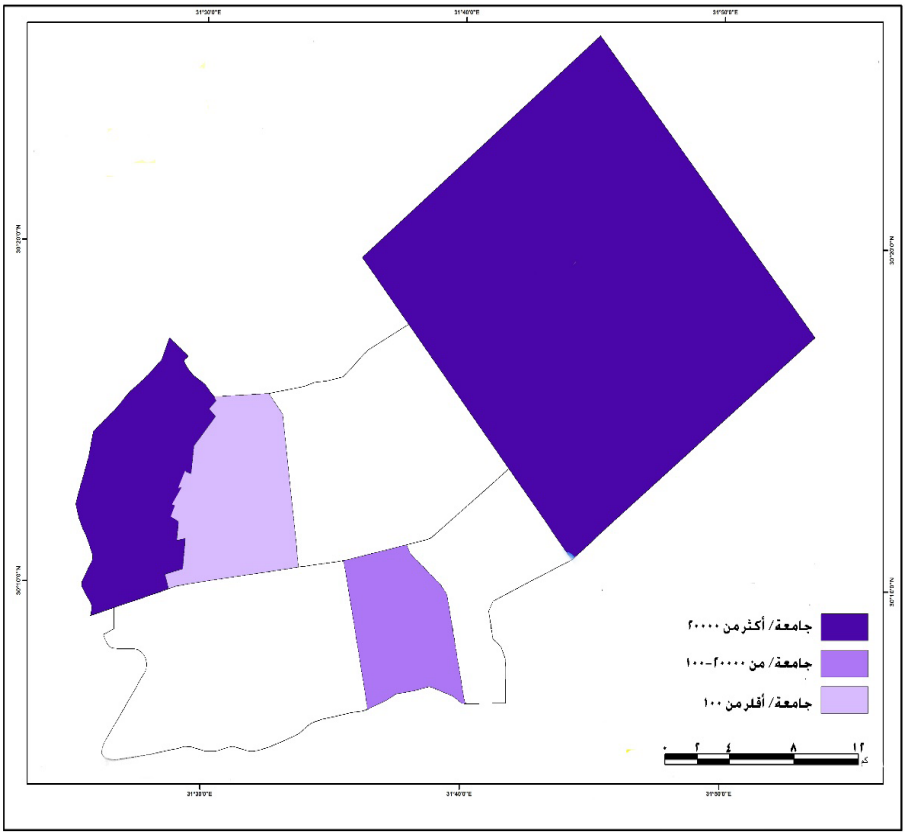

شكل رقم (١٣ – ب) نصيب الجامعة من الحجم السكاني بمنطقة الدراسة

– نصيب الفرد من مساحة المؤسسات التعليمية :

يتباين نصيب الفرد من مساحة المؤسسة التعليمية باختلاف مستوى الخدمة. فنجد أن نصيب الفرد من مساحة المدرسة كما حددتها الدولة ضمن المعايير التخطيطية للخدمات التعليمة. ففي مرحلة التعليم الأساسي حددت بـ ١,٤ م٢ / فرد، بينما في المدارس الثانوية تبلغ ٢م٠,٤ / فرد. وهذه المعايير في المناطق والمدن الجديدة، ويقل نصيب الفرد من مساحة الجامعة نظراً لزيادة أعداد الطلاب في كل جامعة، والذي يتأثر بمنطقة نفوذ الجامعة، ولضبط التنمية العمرانية يتطلب ذلك وبشكل أساسي وضع الأسس والمعايير التخطيطية للعديد من الخدمات العامة، ويعد التخطيط وسيلة تستخدمها الدول في التخطيط التنموي للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ويرتبط ذلك بالتخطيط الاقليمي والتنمية المحلية

(Jones,1990,p.167-188). والجدول رقم (٨) يوضح نصيب الفرد من مساحة المؤسسات التعليمية بمنطقة الدراسة.

جدول رقم (٨)

نصيب الفرد من مساحة المؤسسات التعليمية منطقة الدراسة ٢٠١٤م

القطاع	جامعة	مدرسة	مؤسسة تعليمية
	متر ٢/ نسمه	متر ٢/ نسمه	متر ٢/ نسمه
الروبيكي	–	–	–
الهايكستب	–	–	–
جمعية الطلائع	–	–	–
جمعية عرابي	٧,٩	١١٤,٢	١٢٢,١
مدينة الشروق	١,٨	٢,٢	٤,٠
مدينة العاشر من رمضان	٠,٢	١,٤	١,٦
مدينة العبور	٠,٤	١,٣	١,٧
إجمالي المنطقة	**٠,٤**	**١,٣**	**١,٧**

المصدر: من اعداد الباحثة .

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١٤) مايلي :

يختلف نصيب الفرد من مساحة المؤسسات التعليمية بقطاعات منطقة الدراسة مع المعايير التخطيطية للخدمات التعليمية التي حددتها الدولة، حيث ينخفض نصيب الفرد في الجامعات بمدينة العاشر من رمضان بينما يرتفع بمدينة الشروق ويتضاعف إلى أكثر من خمسة أضعاف بجمعية عرابي؛ بينما يتساوى نصيب الفرد من مساحة المدرسة في مدينتي العاشرمن رمضان والعبور ويتضاعف في الشروق وجمعية عرابي.

ويمكن تحديد ثلاثة أنماط لنصيب الفرد من المؤسسة التعليمية – جامعات ومدارس– كالتالي:

النمط الأول: مناطق يزيد نصيب الفرد فيها من مساحة المؤسسة التعليمية عن ٥ متر مربع ويمثلها

جمعية عرابي.

النمط الثاني: مناطق يتراوح نصيب الفرد فيها من المؤسسة التعليمية ما بين 2 – 5 متر مربع ويمثلها مدينة الشروق.

النمط الثالث: مناطق يبلغ نصيب الفرد فيها من المؤسسة التعليمية أقل من 2 متر مربع ويمثلها مدينتي العاشر من رمضان والعبور.

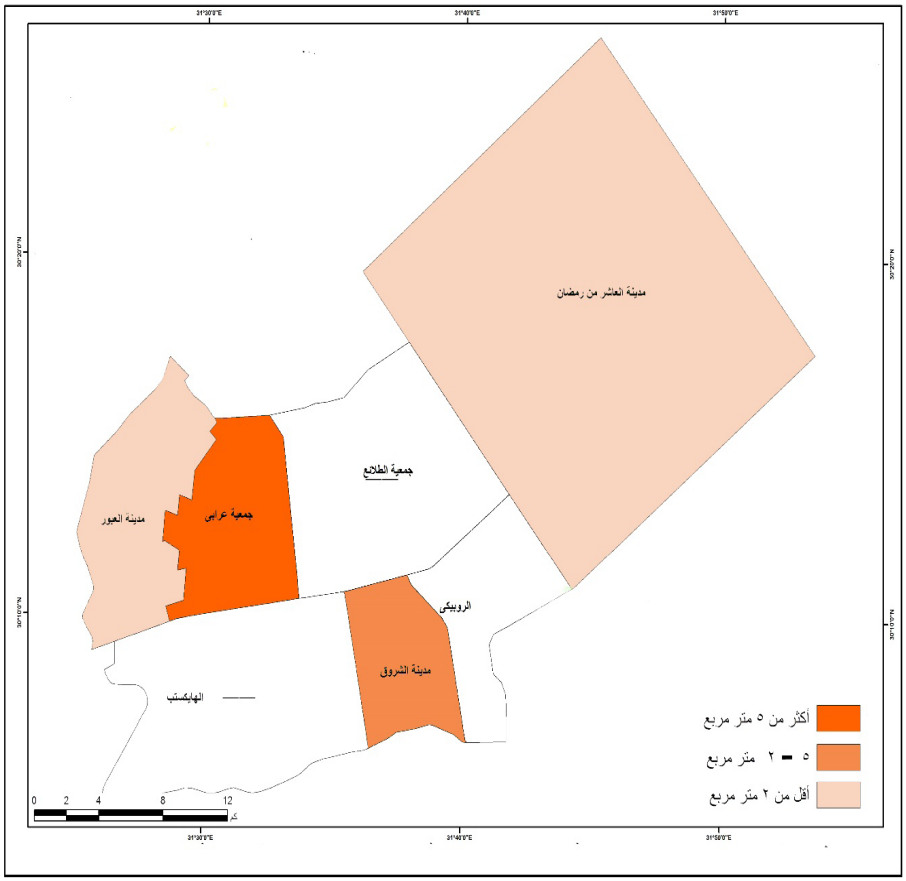

شكل رقم (١٤) نصيب الفرد من مساحة المؤسسة التعليمية بمنطقة الدراسة

–كثافة الخدمات:

يقصد بكثافة الخدمات عدد المؤسسات التعليمية في كل كيلومتر مربع بمنطقة الدراسة، وقد تم حساب كثافة الخدمة بشكل عام دون الفصل ما بين المدارس والكليات حيث كانت نتيجة حساب الكثافة هو عدد الوحدات التعليمية /كم٢، وباستثناء القطاعات الخالية من المؤسسات التعليمية والتي تصل نسبتها إلى حوالي ٤٣ ٪ من إجمالي قطاعات منطقة الدراسة، فقد بلغ متوسط الكثافة بمنطقة الدراسة ٠,١ مؤسسة/ كم٢ ويرجع انخفاض الكثافة إلى قلة عدد المؤسسات التعليمية مع اتساع مساحة منطقة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٩) كثافة المؤسسات التعليمية بالمدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة.

جدول رقم (٩)

كثافة المؤسسات التعليمية في المدخل الشمالي الشرقي لمدينة القاهرة عام ٢٠١٤م

القطاع	المساحة بالكم ٢	إعداد المؤسسات التعليمية	كثافة المدارس والكليات مؤسسة/كم٢
الروبيكي	٥٣,٧	–	٠,٠
الهايكستب	١٢٨,٩	–	٠,٠
جمعية الطلائع	١١٦,٩	–	٠,٠
جمعية عرابي	٦٢,٨	٥	٠,١
مدينة الشروق	٤٤,٧	١٧	٠,٤
مدينة العاشر من رمضان	٤٠٠,٦	٣٩	٠,١
مدينة العبور	٧٢,٨	٣٧	٠,٥
إجمالي المنطقة	**٨٨١**	**٩٨**	**٠,١**

المصدر: الباحثة اعتمادا على بيانات وزارة التربية و التعليم ٢٠١٤م.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١٥) ما يلي :

تتباين كثافة الخدمات التعليمية بقطاعات منطقة الدراسة المختلفة نظرا لاختلاف المساحات وأعداد المؤسسات التعليمية بالقطاعات ومن ثم يمكن تقسيم منطقة الدراسة إلى ثلاثة أنماط هي:

النمط الأول: نمط مرتفع الكثافة وتمثله مدينة العبور، حيث تصل الكثافة فيها إلى ٠,٥ مؤسسة /كم٢ وترتفع بها الكثافة نتيجة لزيادة عدد المؤسسات التعليمية فيها مع صغر مساحة المدينة.

النمط الثاني: نمط متوسط الكثافة وتمثله مدينة الشروق حيث تصل الكثافة فيها إلى ٠,٤ مؤسسة / كم٢ وكثافة الخدمة في هذه المدينة متوسطة على الرغم من قلة عدد المؤسسات التعليمية فيها نظرا لصغر مساحة المدينة .

النمط الثالث: نمط منخفض الكثافة وتمثله مدينة العاشر من رمضان وجمعية عرابي حيث تصل الكثافة فيه إلى ٠,١ مؤسسة /كم٢ ويتساوى القطاعان على الرغم من اختلاف عدد المؤسسات التعليمية في كل منهما؛ حيث يصل نصيب مدينة العاشر من رمضان من المؤسسات التعليمية إلى ٣٩ مؤسسة في حين يبلغ نصيب جمعية عرابي ٥ مؤسسات فقط، ويرجع هذا إلى كبر مساحة كل منهما.

شكل رقم (١٥) كثافة المؤسسات التعليمية بمنطقة الدراسة

الخاتمـة:

- **النتائـج:**

– اتضح من الدراسة أنه مع التدفق السكاني والمتمثل في تيارات الهجرة الكبيرة والأنشطة ومواقع الخدمات من القلب إلى مناطق الهوامش – خاصة المنطقة الشمالية الشرقية – تأكدت أهمية رسم استراتيجيات جديدة مستقبلية لهذه المنطقة خاصة أنها تشهد اختناقات مرورية كبيرة وتؤثر في محاور أخرى مرتبطة بهذا المحور.

– توصلت الدراسة إلى أن الحركة الفعلية على هذا المحور تعادل على الأقل سبعة أمثال السعة الحقيقية له مما انعكس على تدني السرعة الفعلية للمركبة والتي تصل في وقت الذروة إلى أكثر من ٢٥كم/ساعة، وقد اتضح من الدراسة أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى كون هذا المحور شرياناً تجميعياً فيه العديد من التقاطعات؛ حيث تنتهي إليه الحركة الداخلية والإقليمية العابرة هذا بالإضافة إلى أنه جذب العديد من الاستخدامات المتنوعة – الواقعة على جانبيه –لاسيما الأمنية منها والتعليمية والعسكرية والتجارية.

– يتيح تجانس الأنشطة الاستثمارية في المنطقة الواحدة للمستثمر فرصة لاقتصاديات تنافسية أفضل للخدمة التعليمية، كما أن رخص الأراضي على جانبي الطريق جعل هناك عائداً اقتصادياً واستثمارياً جاذباً وسريعاً ساعد على تحقيق التنمية الخدمية بشكل كبير.

– تؤكد هذه الدراسة على نجاح فكرة الانتشار العمراني في المناطق الصحراوية بما يحقق الخروج من اختناقات القاهرة الكبرى.

– لا يزال الخروج من إقليم القاهرة الكبرى وفي اتجاه المحور الشمالي الشرقي غير محمل على خريطة المرافق لهذه المنطقة التي لم تكتمل في جملتها على الرغم من توجه الاستثمارات المالية الضخمة لهذا المحور. إذ لا ينبغي في إعادة التخطيط لهذه المنطقة التعامل معها كجزيرة معزولة.

– لا تعتمد الدولة على التعليم الحكومي فقط وإنما تدعم دور التعليم الخاص والذي بدوره يعوض الفاقد في العملية التعليمية، مما يرفع من مستوى العملية التعليمية في الدولة.

– يؤكد نجاح الخدمات التعليمية على هذا المحور ومن خلال دورها المنافس للخدمات التعليمية الحكومية الأخرى نجاح إستراتيجية السياسات البديلة التي تعتمد على التوجه إلى أقاليم جغرافية خارج النطاق العمراني القديم تلك الأقاليم ذات الموارد الموقعية الكامنة والتي يمكن أن تولد أنشطة عمرانية وخدمية حديثة.

– أن نجاح خدمات التعليم الجامعي والاستثماري على هذا المحور مرهون بمشاركة الدولة خاصة في مجالات عديدة لعل أهمها هنا وسائل النقل العام وزيادة كفاءتها حيث اتضح من خلال الدراسة أن القطاع يتولى تنمية هذه التجمعات، ونظراً لانخفاض نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خاصة يصبح وسيلة الانتقال المعتمد عليها بالكتل السكنية حول المحور محل الدراسة هي الميكروباص، ومن الملاحظ أن شبكة الميكروباص والتي يحكمها الطلب إلى حد كبير تمتلك من المرونة مما يجعلها تتأقلم وبطريقة فورية مع الاحتياجات الخاصة بالنقل وعلاوة علي ذلك فهي تضمن سهولة الوصول لأعداد كبيرة من السكان هنا إلي أماكن إقامتهم، أي أنها تصل إلي داخل الأحياء، وتعبر بذلك نقاط الانقطاع الذي غالباً لا تتعداها خطوط النقل العام، لذا فهي تدعم تكامل النظام الحضري في هذه المناطق.

– يحتاج هذا المحور إلى تخطيط يتناسب مع حجم المستجدات والاستثمارات القائمة والمتوقعة عليه والتي ستؤثر على تحديد استخدامات الأرض ومستوى الخدمات المطلوب توفيرها.

– ساعد على ارتفاع معدلات النمو العمراني والاقتصادي على هذا المحور طبيعة الأرض وقابليتها للاستثمار الاقتصادي ومساحة الأرض حول هذا المحور، هذا بالإضافة إلى موقع المحور على المستويين القومي والإقليمي، وجميع هذه المعطيات ساهمت في سرعة التطور العمراني والاقتصادي عليه، حيث تتميز الاستعمالات على جانبي المحور بالتنوع الكبير ما بين مدارس خاصة للغات ومعاهد عليا وجامعات ومستشفى دولي وسوق لتجارة الجملة — سوق العبور — وتجمعات سكنية مميزة بالإضافة إلى عدد من الأنشطة الترفيهية .

– تزايد الطلب الاستثماري على واجهة الطريق ومنطقة ١٦ ألف فدان بالنسبة لقطاع الخدمات الإقليمية المتخصصة مثل الخدمات التعليمية، مما يعطي مؤشرات مستقبلية لتبلور وظيفة هذا الطريق وتحوله لأهم محاور الجذب لهذه النوعية من الخدمات.

■ التوصيات:

– تشجيع الدولة للقطاع الخاص للاستثمارات في مجال التعليم الخاص والسعي لاجتذاب المدارس الدولية لإنشاء مدارس في مختلف المحافظات خاصة المحافظات النشطة اقتصادياً, مما يساهم بنسبة كبيرة في النهوض بهذه المحافظات اجتماعياً واقتصادياً, كما يساهم في جذب السكان للاستقرار خارج القاهرة، مما يخدم توجهات الدولة في هذا الإطار.

– من خلال دور وزارة التربية والتعليم في الإشراف على التعليم الاستثماري تحاول أن تلزم هذه المدارس

بتوفير نسبة من المقاعد الدراسية للمتفوقين دراسياً وغير قادرين على دفع مصروفات التعليم الخاص, في مقابل تسهيلات تقدمها الوزارة لهذه المدارس من أجل توفير فرص تعليم متميز للطلاب الموهوبين.

– يجب أن لا يقتصر الاستثمار في التعليم على التعليم العام فقط, بل لابد أن يكون للتعليم الفني نصيب في ذلك, وهذا دور الدولة حيث أن انتشار مدارس التعليم الفني والمهني في المحافظات ذات الأنشطة الاقتصادية كما هي الحال في منطقة الدراسة من وجود مدرسة مبارك كول والتي تتواجد بالقرب من مدينة العاشر من رمضان، يساعد من دون شك في نجاح التعليم الفني, كما يوفر فرص عمل لهؤلاء الطلاب بعد انتهاء المرحلة التعليمية لهم.

– إن ربط التخطيط العمراني والاقتصادي في الدولة بالتعليم يساهم في وجود عمل في هذه المناطق الجديدة, كما يساهم في تقليل نزوح العمالة إلى القاهرة والنهوض باقتصاديات هذه المحافظات التي تتواجد هذه المؤسسات التعليمية في نطاقها.

– ضرورة الاستفادة من النتائج والتوصيات للأبحاث والدراسات التي تتناول الأسس التخصصية لمداخل القاهرة الكبرى لمعرفة ما إذا كانت الأنشطة والاستخدامات الموجودة عليها تساهم في حل لمشاكل القاهرة الكبرى أم تنقل المشكلة إلى خارج القاهرة خاصة هذه الدراسة أثبتت وجود اختناقات مرورية في المدخل الشمالي الشرقي للقاهرة – محور القاهرة – الإسماعيلية الصحراوي – بسبب تعدد الاستخدامات عليه .

المراجـع:

١. أبو غزالة، أسعد علي سليمان، وآخرون، التطور العمراني لمدينة القاهرة: حلول ومشاكل، مجلة التخطيط العمراني، جامعة الأزهر، ٢٠٠٧م .

٢. الديناري، مصطفى، التجمعات العمرانية في إطار تقييم السياسة القومية للتنمية الحضرية، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٣. الرويثي، محمد أحمد حميد، شبكة الطرق البرية في منطقة المدينة المنورة: دراسة جغرافية تحليلية، الكويت، ١٩٩٢م .

٤. الشريعي، أحمد البدوي، أنماط توزيع الخدمات بمدينة أبها، دراسات في جغرافية العمران، دار الفكر العربي، ١٤١٥ هـ .

٥. المصبح، عماد الدين أحمد، دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل الشباب، دمشق ٢٠٠٦م .

٦. المطري، السيد خالد، تباعد المدن المليونية في العالم الإسلامي، المجلة الجغرافية المصرية، ع١٦، ١٤٠٥هـ.

٧. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المنظور البيئي الاستراتيجي للتنمية العمرانية على مستوى الجمهورية – إقليم القاهرة الكبرى (الظهير الصحراوي) ، ٢٠١١ م .

٨. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى، التقرير الأول، مارس ٢٠١٤م .

٩. عبد الباقي، إبراهيم، اتجاهات التخطيط الإقليمي لمدينة القاهرة، ندوة تخطيط عمان الكبرى، ١٩٨٨م .

١٠. عبد الباقي، إبراهيم، تجربة المدن الجديدة في مصر: تصور النظرية في غياب استراتيجية وطنية للاستيطان.

١١. عبد المقصود، فيصل، الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في إدارة التنمية الحضرية **للمدن** الجديدة،

المؤتمر العربي الإقليمي، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مصر، ٢٠٠١ م.

١٢. عفيفي، أحمد كمال الدين، فلسفة المدن الجديدة وتطورها، دراسة تحليلية للنظرية والتطبيق، ندوة المدن الجديدة في الوطن العربي ودورها في التنمية المستدامة، المغرب، نوفمبر ١٩٩٩م.

١٣. وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الأول الخدمات التعليمية، ٢٠١٤م .

١٤. وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية, الهيئة العامة للتخطيط العمراني, الهيكلة العمرانية لإقليم القاهرة الكبرى, التقرير الأول: الرؤية الإقليمية وحدود الدراسة, مارس ٢٠١٤م.

15. Ahmed M. Soliman; ''A Prognosis for Housing Development in New Towns in Egypt. http;//www.Urban–com.Gov.eg/cities.Asp.

16. Hallak JMC. Cobe, Planning the Location of schools. Case studies 10, UNESCO, 1977.

17. Jones, Ho. "Social Welfare in Third World Development", First Edition, Macmillan Education LTD. London, 1990.

18. Walter. Mcmahon, Education and Development: Measuring the Social Benefits. Oxford University, New York, 1999.